



الرصد الاستراتيجي

■ تقرير حول مستقبل العراق

(المجلس الأطلنطي)

■ الملامح السياسية والعسكرية للصراع المقبل

(معهد دراسات الأمن القومي الاسرائيلي)

مع حزب الله

■ تفكير جديد عن الأمن القومي الإسرائيلي في بيئة

(معهد واشنطن)

إقليمية متغيرة

■ المرحلة الانتقالية في السعودية بين الدفاع والهجوم

(مركز بلفر)

■ مستقبل العلاقات المذهبية في الشرق الأوسط

(راند)

■ نبذة عن إزرا كوهين واتنيك

(كبير مديري برامج الاستخبارات في مجلس الامن القومي)

■ ملحق ببليوغرافيا

العدد التاسع

تشرين الأول

2017

الرصد الاستراتيجي

تشرين الأول 2017



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية
الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: تشرين الأول 2017 الموافق محرم 1439

العدد: التاسع

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن-جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Baabda 10172010

Beirut- Lebanon

P.O.Box: 24/47

E.mail: dirasat@dirasat.net

http: www.dirasat.net

فهرس المحتويات

- 5 تقرير حول مستقبل العراق
- 31 الملامح السياسية والعسكرية للصراع المقبل مع حزب الله
- 39 تفكير جديد عن الأمن القومي الإسرائيلي في بيئة اقليمية متغيرة
- 45 المرحلة الانتقالية في السعودية بين الدفاع والهجوم
- 51 مستقبل العلاقات المذهبية في الشرق الأوسط
- 57 نبذة عن إزرا كوهين واتنيك
- 61 ملحق ببليوغرافيا

تقرير حول مستقبل العراق

تحقيق الاستقرار على المدى الطويل لضمان هزيمة داعش¹

رئيس اللجنة المعدّة ريان كروكر، المجلس الأطنطي، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، أيار 2017²

إنّ هدف الولايات المتحدة الأميركية هو تحقيق عراق مستقلّ، ومزدهر، ومستقر: عراق يعيش السلام داخل حدوده وخارجها ومع جيرانه، عراق يعكس حكماً شرعياً وفعالاً، وعراق يميل بقوة إلى التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

يعيش العراق اليوم في حالة من الاضطراب الأمني الذي سمح ب بروز جماعات إرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي تهدد مصالح الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر. ورغم أنّ القوى العسكرية تستطيع أن تحد من قدرة الجماعات الإرهابية، إلا أنّها لا يمكنها القضاء على الأسباب الكامنة وراء نشوء هذه الحركات. والجهة الوحيدة التي يمكنها أن تتطرّق إلى جذور التطرّف هي حكومة عراقية فعّالة ومستجيبة وشرعية. وهذا لا يعني أن على الولايات المتحدة أن تشارك في برنامج بناء الدولة في العراق في نطاقه الواسع بل المقصود أنّها يجب أن تدعم التقدّم في مجال بعض المشاريع التشريعية الحساسة وأن تدعم المبادرات الإصلاحية التي تعالج المشاكل العراقية بشكل مباشر.

إن تعزيز المصالح الأميركية في العراق سوف يكون له أثر إيجابي على المصالح الأمنية الوطنية الأميركية التالية في الشرق الأوسط:

- حرمان الجماعات الإرهابية في العراق من الملاذ الآمن بما يقلل من العمق الاستراتيجي للمجموعات المتصلة التي تعمل في سوريا، وتحدّ من قدرتها على تهديد الولايات المتحدة وتهديد مصالح حلفائها.
- تقديم الدعم الأميركي للحكومة العراقية سوف يقلل من قابلية التآثر السريعة لدى العراق من دول المنطقة ولا سيّما من الجانب الإيراني، وهو ما سيحد من قدرة إيران على ضخ قوّتها على منطقة الشرق الأوسط.
- إن إعادة طرق التجارة الرئيسية بين الأردن و العراق مجدّداً ستساهم في تعزيز الاقتصاد الأردني، مما يؤدّي إلى جلب الاستقرار لهذا الحليف الضعيف لأميركا.

¹ ترجمة وإعداد زينة طه، مندرجة في مديرية الدراسات الإستراتيجية.

² Task Force on the Future of Iraq, Achieving Long-Term Stability to Ensure the Defeat of ISIS, Atlantic Council, RAFIK HARIRI CENTER FOR THE MIDDLE EAST, May 2017.

- تطوير إمكانيات تصدير النفط والغاز العراقي وتحديث اقتصاده بما يمكن أن يكون محركاً قوياً لنمو الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وهو ما قد يقوّض انجذاب الشباب نحو أيديولوجيا التطرف.

لقد أقرت الولايات المتحدة هندسة متعددة الأطراف لمحاربة داعش ويمكن إعادة توجيه مسار التحالف الدولي لمحاربة داعش نحو تعزيز قدرة الدولة العراقية على الصمود. كما أن استمرار قيادة الولايات المتحدة أمرٌ أساسي، إلا أنّ عبء التعامل مع أوجه القصور في الحكم في العراق يمكن وينبغي أن يتم تقاسمه مع الحلفاء والشركاء والأصدقاء. ومن خلال الاستثمار بدلاً من الانسحاب في هذا الوقت الحرج، يمكن للولايات المتحدة ضمان استمرار المكاسب التي تحققت ضد داعش على المدى الطويل.

أولاً: اقتراحات لسياسة الولايات المتحدة في العراق

1- الالتزام علناً بالانخراط في العراق على المدى الطويل

إن السياسة الأميركية في العراق تقوّضها التصوّرات العراقية بأن المشاركة الأميركية سطحية وعابرة. وإنّ كلاً من داعش وإيران يعززان فكرة أن الولايات المتحدة لا يمكن الاعتماد عليها في إقامة شراكة طويلة الأمد. إنّ الزيارات الأخيرة إلى العراق من قبل وزير الدفاع جيمس ماتيس، ورئيس الأركان المشتركة جوزيف دونفورد، وكبير مستشاري الرئيس جاريد كوشنر هي بداية جيدة. كما أنّ لقاء الرئيس ترامب في 20 آذار/مارس مع رئيس الوزراء حيدر العبادي قدّم بعض الضمانات للحكومة العراقية والجمهور العراقي بأنّ الولايات المتحدة ستلتزم بمساعدة العراق حتّى بعد تحقيق الهزيمة العسكرية لداعش.

2- التركيز على تطوير الحكم

يزدهر التطرف الإرهابي في المجتمعات التي ينظر الشعب فيها إلى حكومته على أنّها حكومة فاسدة وضعيفة وغير شرعية. إنّ الطريقة الأكثر فعالية في تصدّي الولايات المتحدة للتطرف الإرهابي هي ممارسة الضغط على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتلبية احتياجات الشعب العراقي بشكل أفضل. وفي المدى القريب ينعكس ذلك في دعم إقامة انتخابات برلمانية حرّة ونزيهة.

3- تعزيز الاقتصاد العراقي

تحتاج الدولة العراقية إلى اقتصاد فعّال من أجل مكافحة العنف والتطرف، وتوفير فرص العمل للشباب المعرّضين لخطر الانحياز إلى التطرف، وحماية نفسها من التدخل الإيراني. وينبغي على الولايات المتحدة أن تواصل دعمها للاقتصاد العراقي من خلال التمويل المباشر، وتقديم المساعدة والدعم لمنظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وتقديم مساعدات من الأطراف المتعددة الجنسية.

4- المداومة على تدريب القوات العراقية

لن تنتهي التهديدات الأمنية للعراق مع اخراج داعش من الموصل. وعلى القوّات العراقية أن تكون على استعداد لدفاع طويل الأمد عن الأراضي العراقية من التطرف الإرهابي المستدام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على عدد مناسب من القوات الاميركية في العراق حتى بعد تحرير الموصل، ومن خلال اعتماد خطة طويلة المدى لتقديم المشورة ولتدريب ولتجهيز قوات الأمن العراقي.

5- التوسط بين بغداد وحكومة إقليم كردستان

أي صراع عسكري بين بغداد وإقليم كردستان سوف يعيق جهود الولايات المتحدة في تحقيق هزيمة نهائية للتطرف الإرهابي في العراق بشكل خطير. من أجل ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تواصل التوسط بين بغداد وحكومة إقليم كردستان بالقدر المناسب في تنازعهما حول مسائل معقدة كمسألة المناطق المتنازع عليها، ومسألة النفط والإيرادات النفطية، والأمن، والاستقلال الكردي، وينبغي أن تضاعف دعمها وساطة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

ثانياً: توسعة آفاق النجاح

1- الانخراط مع العراقيين

لا يمكن أن تنجح الولايات المتحدة في العراق إلا بدعم من الحكومة العراقية والشعب العراقي. يجب أن تكون هناك استراتيجية معززة للدبلوماسية العامة في العراق لتوعية السكان بأن الولايات المتحدة تسعى إلى دعم الاستقرار والنمو في البلاد. علماً بأن الدعاية الإيرانية في الوقت الحاضر فعالة أكثر بكثير من الجهود الأميركية.

2- ضمان دعم البيت الأبيض

من الضروري أن يكون الرئيس ترامب ومستشاره لشؤون الأمن القومي على إدراك تام بأهمية وجود استراتيجية مرتكزة على الحكم في العراق. ويجب على البيت الأبيض أن ييقى في مشاركة مباشرة، بدلاً من الالتزام مع العراق عبر مبعوث خاص فقط.

3- التشاور مع الكونغرس

ينبغي التشاور مع الكونغرس الأميركي بشكل كامل في إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية. ومن خلال تبني عملية شاملة من المرجح أن تحصل إدارة ترامب على توجيهات لا تقدر بثمن، بالإضافة إلى دعم الكونغرس. إن رسالة 20 آذار/مارس 2017 المقدمة من مجموعة من الحزبيين أعضاء مجلس الشيوخ برئاسة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس بوب كوركر تعدّ ركيزة ممتازة لبناء استراتيجية طويلة الأمد للمشاركة.

4- إشراك الجمهور الأمريكي

سيكون من المهم أن نوضح للجمهور الأمريكي أن الجهود الأميركية المستقبلية في العراق لا تمثل عودة إلى أيام سياسيات "بناء الدولة" (state – building). بدلاً من ذلك ينبغي تفسير الاستراتيجية على أنها مشاركة استراتيجية تهدف إلى حماية المصالح الأمنية الأميركية.

5- الحفاظ على نهج متعدد الأطراف

تهدف الاستفادة من التحالف ضد داعش إلى تطوير شراكة مستمرة لتحقيق الاستقرار بين العراق والمجتمع الدولي. ويجب البناء على قوة المشاركة الأوروبية بهدف تقاسم التكاليف، وتقسيم المسؤوليات، وتحسين معالجة المناطق الحساسة التي لا تعتبر الولايات المتحدة محايده، بالإضافة إلى إقناع مجلس التعاون الخليجي بمشاركة أكثر إيجابية مع العراق.

6- نظرة بعيدة الأمد

يمكن لإدارة ترامب أن تطمئن بأنها على طريق تحقيق هزيمة حاسمة ودائمة للتطرف الإرهابي في العراق من خلال قياس النجاح عبر فعالية الحكم العراقي بدلاً من قياسه بالمؤشرات العسكرية. إن النجاح سيستغرق سنوات بدلاً من شهور، ولكنه سيكون ذا قيمة بمجرد تحققه.

ثالثاً: الأمن القومي للولايات المتحدة في العراق

لقد تراوحت سياسة الولايات المتحدة في العراق بين تدخل فائق الطموح وغياب عن الساحة له آثار خطيرة. وقد أودت الحرب في العراق بحياة ما يقارب الـ 4,500 من الجنود الأميركيين ومن النساء، وأدت إلى قتل مئات الآلاف من العراقيين. بالإضافة إلى ذلك، تكلفت الولايات المتحدة بـ 815 مليار دولار من التكاليف المباشرة، ويمكن أن يصل المبلغ في نهاية المطاف إلى حوالي 1.7 تريليون دولار. إن عدم إمكانية العودة بهذا الزخم ليس محل نقاش. وحدث في هذا السياق أن تعاظمت الولايات المتحدة عن كشف الغطاء عن هشاشة النظام العراقي الداخلي وعن بروز الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). عندها عاد العراق إلى حالة من الحرب الأهلية التي لن توقفها هزيمة داعش. في بداية إدارة ترامب إعادة تقييم شاملة لمصالح الأمن القومي الأمريكي في العراق واستنباط سياسة قائمة فعلاً على المصالح الأميركية.

1- مكافحة التطرف الإرهابي من خلال الإصلاح المُجدي

إنّ السياسة الأميركية الحالية في العراق تعطي الأولوية لهزيمة داعش بسبب التهديد المباشر الذي يشكله التطرف الإرهابي عليها وعلى حلفائها. لكن التقدم في المعركة ضد التطرف الإرهابي لا يمكن قياسه بعدد المتطرفين الذين قتلوا في المعركة وبحجم الأراضي التي استعادتها الجماعة. التطرف الإرهابي يزدهر في المجتمعات التي تُعتبر مؤسسات

الدولة فيها قمعية، فاسدة وغير فعالة، وغير شرعية. فأى هزيمة طويلة الأمد للتطرف الإرهابي في العراق يجب أن تعالج مشكلة فشل الدولة العراقية حتى يتم كسب ثقة ودعم شرائح واسعة من السكان العراقيين. وهذا لا يعني أن هناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة لبناء الدولة وإنما ينبغي اعتبار التقدم العراقي في البرامج التشريعية الرئيسية ومبادرات الإصلاح جزءاً حيوياً من مجهود شامل لهزيمة التطرف الإرهابي في العراق.

وسيشمل ذلك الجهود الدولية القائمة بقيادة الولايات المتحدة لصياغة اتفاق جديد لتقاسم السلطة في العراق وللدخول في مرحلة انتقالية حتى يتم تشكيل حكومة فعالة. وإذا انسحبت الولايات المتحدة فإن العراق سينزلق إلى الحرب الأهلية. والحروب الأهلية تتوسع في الحجم. فالحرب السورية، على سبيل المثال، انتشرت إلى العراق مع داعش وتركيا حيث اشتعلت الاشتباكات مع الأكراد. أخبرنا أحد كبار المسؤولين الحكوميين العراقيين في مقابلاتنا أن الرسالة التي كان يسمعها من الولايات المتحدة كانت: "نسيان الإصلاحات، والتركيز على داعش". إذا تم نقل هذه الرسائل، حتى عن غير قصد، فإنها تؤدي إلى نتائج عكسية. إن القيام بإصلاحات في الحكم أمر أساسي في معركة هزيمة داعش وأمر أساسي لكل من يسعى للتواجد في عراق ما بعد داعش. ومن مصلحة الولايات المتحدة تعزيز تلك الرسالة والنتائج بلا هوادة.

2- منع الفوضى الإقليمية

لقد أصبح العراق قوة مزعزة للاستقرار في الشرق الأوسط، واستمرار تقلبه له تأثير كبير على البلدان المحيطة. وإن وجود مساحات غير خاضعة للرقابة في العراق تمثل عمقاً استراتيجياً لشبكات الإجرام وللمتمردين والمتطرفين في البلدان المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات المسلحة في سوريا، بما في ذلك داعش، تستفيد من طرق الإمداد عبر العراق. كما أن تصدير المقاتلين الشيعة العراقيين إلى سوريا الذي نظمته قوات الحرس الثوري الإيراني يزيد من تفاقم الصراع في سوريا.

إن انعدام الأمن في العراق يؤثر على التدفقات التجارية وإغلاق التجارة العابرة للحدود التي تعتبر حساسة بالنسبة لاقتصادات البلدان المجاورة مثل الأردن، ويعرقل مشاريع الاستثمار والتنمية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الثروة وسوق العمل والاستقرار في المنطقة الأوسع. وتؤدي تدفقات اللاجئين العراقيين، بالتزامن مع تحركات اللاجئين الإقليميين الآخرين، إلى تعزيز الضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول المجاورة وعلى الاتحاد الأوروبي.

كما أنّ هاتين التطورات في العراق تؤجج التوتر بين إيران والمملكة العربية السعودية وتزيد من خطر نشوب نزاع بين القوتين الإقليميتين. وقد أثبتت الحكومة العراقية أنها معرضة لتأثير كبير من إيران والتي تعتبر العراق خط دفاعها الأول وقد استثمرت بشكل كبير في تأمين قوة مهمة لها هناك. إنّ أهداف الحكومة الإيرانية هي تقويض القوة العسكرية للعراق، والحصول على مكاسب من الاقتصاد العراقي، وممارسة نفوذ كبير على جريان العملية السياسية

العراقية. وحققت إيران نجاحات في كل من هذه الأهداف، ومكنتها قوة موقفها في العراق من تعزيز نفوذها بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في سوريا ولبنان واليمن.

يمكن للولايات المتحدة أن تضع نفسها كشريك أكثر جاذبية للعراق من إيران من خلال التركيز على الفوائد التي يمكن أن تقدمها للشراكة والتي لا تستطيع إيران تقديمها. ويمكن أن تشمل هذه الفوائد الحصول على التمويل العالمي والدعم الاقتصادي التقني، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيات العسكرية والاستخباراتية المتقدمة، واللوجستيات، والنظم التعليمية الرائدة، ومسار الصلة مع النظام الدولي. ويمكن أن يكون إحياء اتفاق الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق لعام 2008 وسيلة فعالة لتعزيز التعاون بينهما في جميع هذه المجالات.

كذلك يمكن للولايات المتحدة أن تعزز العلاقات بين العراق ودول الجوار في مجلس التعاون الخليجي من خلال التوسط في إعادة هيكلة الديون في عهد صدام لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، وللمملكة العربية السعودية بشكل خاص، بنفس الشروط التي توصلت إليها مع نادي باريس للدائنين في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. ويمكن للولايات المتحدة أن تؤثر إيجاباً على التطورات في عدد من الدول المهمة استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط من خلال موازنة الطموح الإيراني وإعادة الاستقرار إلى العراق.

"إن العمل الشاق الذي ذهب إلى بناء قوة تحالفية ضد داعش يجب أن لا يتوقف مع خروج داعش من الأراضي العراقية"

3- ضمان حرية تدفق النفط والغاز

إن العراق حالياً هو رابع أكبر منتج للنفط في العالم، إذ يَصَّخ حوالي 4.5 مليون برميل يومياً. ومن شأن عدم الاستقرار المستمر في العراق أن يقلل من ناتج النفط ويؤدي إلى صدمة في أسواق النفط تلحق الضرر بالاقتصاد العالمي. ومن مصلحة الولايات المتحدة أن يتدفق النفط بحرية إلى الأسواق العالمية وأن تظل أسعار النفط مستقرة نسبياً. كما يمكن للعراق أن يقلل من اعتماده على واردات الغاز الإيرانية، ويمكن أن يكون، مع الاستثمارات، مصدرًا كبيراً للبلدان التي تعاني من نقص في الغاز في المنطقة من خلال تطوير احتياطاته الغازية الكبيرة غير المستغلة، ومن خلال الاستيلاء على كميات كبيرة من الغاز التي تذهب هدرًا. وأفضل طريقة لضمان التدفق الحر للنفط والغاز من العراق إلى الأسواق العالمية هي دعم الحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى الحكم الفعّال، وتأمين الدعم لسكان، والدفاع عن الأراضي العراقية ضد التطرف الإرهابي.

أسباب للتفاؤل

يواجه العراق اليوم العديد من التحديات، والتدخل الخارجي في شؤونه يبدو باهظ الثمن غير مجد. لكن إذا استثمرت الولايات المتحدة في هذه العلاقة مع تفعيل الصبر الاستراتيجي وقياس التقدم المحرز بالسنوات بدلاً من

الأشهر يمكن أن يكون المستقبل واعداً جداً. إنّ العراق لديه مستوى من حرية التعبير لا مثيل لها تقريباً في الشرق الأوسط حيث يتمتع مجتمع مدني مزدهر وحيوي، وبثروة التنوع وثروة الشباب الطموح، كما أنّه يتمتع بنظام قوي للتعليم العالي، واحتياطيات مصرفية كبيرة للتبادل مع الخارج في البنك المركزي. وكان سبب النجاح في الحفاظ على استقرار العملة هو وجود ثروة ضخمة محتملة من النفط والغاز. كما أنّ العراق لديه القدرة لأن يصبح قوة لها تأثير إيجابي على زيادة الاستقرار في المنطقة.

بعد ما رأى العراقيون ما حدث عندما خرجت الولايات المتحدة في عام 2011 أبدوا رغبتهم في استمرار التدخل العسكري والدبلوماسي للولايات المتحدة في العراق. والولايات المتحدة ليست مضطرة للانخراط بمفردها. إنّ العمل الشاق الذي ذهب إلى بناء التحالف ضد داعش يجب أن لا يتوقف مع خروج داعش من أراضيها في العراق. بدلاً من ذلك يجب أن يتم الضغط على التحالف لمواصلة دعم العراق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً حتى يتم تحقيق الأهداف الجماعية بتكلفة أقل ويمكن للولايات المتحدة أن تبني على هذا الدعم المتعدد الأطراف من خلال إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بالمشاركة بشكل إيجابي أكثر في العراق. وكانت الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية السعودي إلى بغداد علامة مشجعة في هذا الصدد. ثم إنّ دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تستفيد من فهم أكبر للتغيرات داخل النخبة الشيعية في بغداد ومن تقدير أعداد الذين يقاومون المساعي الإيرانية للسيطرة على نظامهم السياسي. يمكن للولايات المتحدة أن تقنع هؤلاء بأن زيادة المشاركة العراقية قد تساهم بشكل إيجابي في تطوير الاقتصاد والأمن في دول مجلس التعاون الخليجي وبهذا السياق تأتي على ذكر هذه الشراكة الإقليمية المحرجة.

رابعاً: الحكم الفعال يهزم التطرف الإرهابي

1- تعزيز الحوكمة

إن أفضل طريقة لهزيمة التطرف الإرهابي هي دعم تطور حكومة عراقية فعالة ومستجيبة وشرعية. لأنّ التطرف الإرهابي يزدهر في المجتمعات التي تشعر بالتهميش والقمع من قبل الحكومة. ومعالجة برنامج التطرف هذا هو أمر أساسي لتحقيق نصر دائم ضد داعش في العراق. كما أنّ وضع استراتيجية أميركية فعالة في العراق يتطلب أن تضع الولايات المتحدة وشركاؤها حوكمة فعالة في صميم مهمتها الاستشارية تقدم مساعدة مستمرة للعراق. وتشمل الحوكمة الفعالة تقديم الخدمات العامة على نحو مهني، والتطبيق المتوقع لسيادة القانون، والحكومة الشفافة والخاضعة للمساءلة. هذه العناصر أساسية لاستقرار الدولة، والترويج لها هو حجر أساسي في النهج الأميركي تجاه العراق.

وعلى المدى القصير من المهم أن تدعم الولايات المتحدة إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في البلد. ومن المقرر حالياً إجراء انتخابات مجالس المحافظات في أيلول/سبتمبر 2017، والانتخابات البرلمانية لشهر نيسان/أبريل 2018. وهناك مخاوف كبيرة حول استقلال اللجنة العليا للانتخابات العراقية، ومخاوف من وجود وحدات الحشد الشعبي

(التي تؤهلها القوات شبه العسكرية التي يسيطر عليها الشيعة) وهي قد تمنع المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت بحرية. كما أنّ هناك قلقاً من أن لا تتاح الفرصة للنازحين للتصويت. ولا بد من معالجة هذه المسائل بسرعة. إن الانتخابات الأولى في العراق بعد داعش يجب أن ينظر إليها على أنها شرعية من قبل جميع العراقيين إذا ما أتيحت للبلاد فرصة شفاء الانقسامات بين الطائفتين.

على المدى الطويل، من المهم تعزيز العلاقة بين العراقيين والدولة. إنّ واحداً من بين كل خمسة عراقيين يعيش اليوم تحت خط الفقر، على الرغم من تواجده في بلد له ثروة نفطية هائلة شهدت معدلات نمو سريعة طوال العقد الماضي. ثم إنّ تركيز الثروة في أيدي نخبة سياسية فاسدة يضر بشرعية الدولة، وفي بعض الحالات يدفع الناس نحو تبني الأيديولوجيات المتطرفة. وقد تغلغل الفساد في جميع جوانب الحياة العامة في العراق، مما أدى إلى سوء تقديم الخدمات وهدر هائل للأموال العامة سواء عبر التزيمات الفاسدة أو التوظيفات الوهمية. وإنّ الإذلال الذي يرافق هذه المعاملات الروتينية ينفر المواطنين من مؤسسات الدولة التي يفترض أن تخدمهم ويجعل الدولة أكثر عرضة لعدم الاستقرار وللعنف.

في الدرجة الأولى، من المهم الاعتراف بأن هيكل الحكم لا يمكن إصلاحه بشكل فعّال إلا من خلال جهود سياسية متضافرة من قبل الحكومة العراقية. إن الأغلبية الساحقة من النخبة الحاكمة ومن أحزابها السياسية تستفيد من الفساد النظامي وتستثمر بعمق في الحفاظ على الوضع الراهن. مع ذلك فإن ضغوط المجتمع المدني العراقي، الذي نظم احتجاجات جماهيرية ضد الفساد في جميع أنحاء العراق على مدى العامين الماضيين، قد تؤدي إلى تغيير الظروف السياسية. ويجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع شركائها الدوليين على ممارسة ضغوط كبيرة على المؤسسة السياسية لإجراء إصلاحات جوهرية، بدءاً بقمع الممارسات الفاسدة التي ذكرت أعلاه، أي تلك التي ترتبط بإعادة المشتريات التي تقوم بها الوزارات بالتعاون مع الأحزاب السياسية.

إحدى الطرق التي يمكن أن تتبعها الحكومة العراقية هي أن تنشر على الإنترنت المبالغ المخصصة لمشاريع تنموية معينة جنباً إلى جنب مع تفاصيل المقاول المختار. وبهذه الطريقة يمكن للمجتمعات المحلية أن تراقب ما إذا كان هذا الاستثمار يؤدي إلى إنجاز المشروع المكلف، وإن لم يكن كذلك تستطيع عندئذ أن تخضع الحكومة والمقاول المختار للمساءلة. ومن شأن الشفافية في عملية تقديم العطاءات للعقود، كما في عملية توجيهات المشتريات الحكومية التي تنظر إلى القدرة التنافسية للأسعار وإلى عناصر أخرى مهمة عند اختيار المقاولين ومقدمي الخدمات (مثل القدرة التقنية، وتاريخ الأداء والتصنيف الائتماني)، معالجة مكامن الفساد الأكثر كلفةً في الدولة العراقية. لو كانت العطاءات المقدمة معروضة على الإنترنت، لاضطرت الحكومة إلى اختيار العرض الأكثر منافسة، ويمكن للجماهير تتبع المشروع حتى الأخير ويمكنه إخضاع جميع الأطراف للمساءلة في هذه العملية. ومن المهم أيضاً منع التعاقد الخفي لإبقاء مقدّم العرض الأصلي مسؤولاً عن الوفاء بشروط العقد الحكومي.

تعدّ تشيلي من البلدان التي أطلقت نظاماً شفافاً للشراء العام والتوظيف على الإنترنت للمساعدة في التصدي للفساد. وقد حققت تشيلي - كوميبرا نجاحاً كبيراً، ففي العام 2012 أنجزت 2.1 مليون عملية شراء من خلال المنصة. ومن خلال الاستثمار في تكنولوجيات كهذه تستطيع الولايات المتحدة وشركاؤها والمؤسسات المالية الدولية أن تساعد الحكومة العراقية على معالجة المظالم الأساسية للشعب العراقي، ودعم بقاء الدولة العراقية. كما يمكن للولايات المتحدة والدول الأوروبية مضاعفة جهودها لضمان اضطراب كبار السياسيين العراقيين إلى كشف مصدر أموالهم عندما يسعون إلى استثمارها في العالم الغربي. وقد تؤدي الضوابط الأكثر صرامة على الاستثمار العقاري بشكل خاص إلى منع النخب السياسية من التوظيف الآمن لعائدات الفساد في العواصم الغربية.

ويمكن للولايات المتحدة أن تبني على التعاون الناجح مع العراق لمكافحة الجريمة المالية وتمويل الإرهاب. وإنّ المساعدة الفنية التي قدمتها وزارة الخزانة الأميركية إلى الحكومة العراقية، فضلاً عن التعاون مع البنك المركزي العراقي، قد أدت إلى النجاح في تفكيك شبكات تمويل الإرهاب، بما في ذلك تعطيل بيوت الصرف غير المشروعة مثل العملية المشتركة الأميركية-العراقية لإغلاق مصارف سلسلة الذهب في العراق في كانون الأول/ديسمبر 2016.

وقد يكون تخصيص إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة التقنية لحكومات المقاطعات، مع معايير صارمة للمساءلة، أكثر فعالية من توزيع الموارد نفسها على بغداد. إن القرب بين حكومات المقاطعات والمواطنين الذين تخدمهم يجعل المساءلة أسهل، ويتيح بشكل أفضل تخصيص الموارد إلى الأماكن التي هي في أشد الحاجة إليها، ويعالج الشكوك بأن بعض المناطق محرومة بسبب هويتها العرقية أو الطائفية. والمفتاح هو ضمان امتلاك حكومات المقاطعات للميزانيات والقدرات والكفاءة التقنية لأداء المهام الموكلة إليها.

إن الإطار القانوني لهذا التفويض موجود بالفعل في العراق. ويسمح الدستور بتمكين الحكومات المحلية على نطاق واسع، كما تم توسيع قانون عام 2008 الذي يحدّ من حقوق المقاطعات بشكل جذري في عام 2013. والعقبات التي تعترض تنفيذ المزيد من عمليات نقل السلطة أصبحت الآن سياسية لا تشريعية. وتتمتع الدولة العراقية بعقلية مركزية متأصلة بعمق، وهناك ميل إلى أن يحتل المركز في العراق مركزية صنع القرار. وقد حثت الولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة الحكومة العراقية على بذل المزيد من الجهد لتنفيذ عملية نقل السلطة من أجل تقديم المساعدة للعراق، وينبغي أن تظل هذه القضية أولوية سياسية رئيسية في الحوارات الجارية مع الحكومة العراقية. كان هناك أيضاً عدد من المبادرات التي تدعمها الأمم المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مثل برنامجي الترابط والتقدم، للمساعدة في بناء القدرات في المحافظات المحلية حتى يتم تمكينها من الاضطلاع بهذه الأدوار الجديدة. ومن الأهمية بمكان ما توسيع نطاق هذا التدريب.

يمكن أن يكون نقل إدارة الأمن خطوة إيجابية في إصلاح الثقة بين المواطنين العراقيين والحكومة. وينبغي للشرطة المعينة محلياً، والتي تعكس التركيبة الإثنية والطائفية للمدن التي تعمل فيها، أن توجه الأمن الداخلي بالتعاون الوثيق

مع وحدات مكافحة الإرهاب الاتحادية وأجهزة الاستخبارات. وفي هذا الصدد يمكن أن تستفيد من المشاركة في تدريب وتجهيز البعثات التي يقدمها المجتمع الدولي. من شأن وجود شرطة متصلة بالمنطقة المحلية في إدارة الأمن أن يخفف من التوترات الناجمة عن وجود شرطة اتحادية أو قوات أمن منقولة من أماكن أخرى في البلد.

تستطيع قوات الشرطة المدربة تدريباً فعالاً وذات الجذور المحلية أن تصبح أفضل خطوط دفاع ضد التمرد المستمر لتنظيم داعش. بيد أننا نؤكد أن نقل السلطة في المجالين الاقتصادي أو الأمني يجب أن يكون قراراً عراقياً. لقد آن الأوان لحل المشاكل السياسية العراقية، فالعراق لديه تاريخ طويل من الحكومات المركزية القوية؛ والعراقيون وحدهم فقط قادرون على تقييم العواقب السياسية لنقل السلطة.

تعاني حكومة إقليم كردستان العديد من أوجه القصور المشتركة في الحكم مع بغداد، فمن المهم بنفس القدر أن تشجع الولايات المتحدة الإصلاح بقوة في المنطقة. على الرغم من أن حكومة إقليم كردستان تبقى بيئة أفضل للمستثمرين الأجانب من بغداد، وذلك بسبب الوضع الأمني الأفضل فيها، إلا أن الأنظمة البيروقراطية والممارسات الفاسدة لا تزال تعرقل الاستثمار الأجنبي وروح المبادرة المحلية. وقد أدى نشوء حساسية سياسية حول وظائف القطاع العام إلى عدم الكفاءة وإلى استنزاف المالية العامة.

وعندما كانت أسعار النفط مرتفعة فشلت حكومة إقليم كردستان، مثل بغداد، في الاستثمار في تنويع الاقتصاد، وفي توسيع الإنتاج المحلي للسلع الزراعية أو المصنعة لتخفيض الاعتماد شبه-الكلي على الواردات. وقد اتبعت حكومة إقليم كردستان سياسة نقدية مستقلة وبدأت بعقود بيع آجلة للنفط بين وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان وتجار النفط الدوليين لتمويل عمليات الحكومة. غير أن عقود البيع الآجلة هذه تفتقر للشفافية، كما أنه لم يتم تدقيق الحسابات التي أودعت فيها عائدات مبيعات النفط هذه، مما زاد من تفاقم انعدام الثقة العامة الكردية في إدارة إقليم كردستان لأموالها. وفي عام 2015، استولت حكومة إقليم كردستان أيضاً على الأموال في فروع البنك المركزي العراقي في أربيل والسليمانية، بما في ذلك رأس المال التنظيمي لمصارف القطاعين العام والخاص في العراق الذي أودع في هذه الفروع مما تسبب في ضعف سيولة عدد من مصارف القطاع الخاص.

وقد أدت الأزمة المالية، كما أدى تأجيل أو عدم دفع أجور القطاع العام، إلى استياء شعبي واسع النطاق تجلّى في أعمال الإضراب المنتظمة والاحتجاجات الجماهيرية. بالإضافة إلى ذلك انخفضت إمكانية الوصول المحلي إلى الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والوصول إلى المياه والكهرباء بشكل كبير، نظراً للضغط على الخدمات من قبل 1.8 مليون من النازحين داخلياً واللاجئين السوريين الذين يعيشون الآن في إقليم كردستان. وقد تم تعليق نحو 4000 مشروع للبنى التحتية العامة، كتدبير لتوفير التكاليف، بما عزز من حال الإحباط الشعبي لدى الأكراد.

2- دعم الإصلاح الاقتصادي

تتطلب هزيمة التطرف الإرهابي في العراق حصول السكان المحليين على فرص عمل، وأن تكون الحكومة العراقية قادرة على الحفاظ على الملائة المالية. وبدون أساس آمن لاقتصاد الدولة العراقية تبقى في خطر متزايد لأن تصبح خاضعة بشكل أكبر للتطرف الإرهابي وللمجموعات شبه العسكرية المدعومة من إيران - تلك المجموعات التي يمكن أن توفر منافع اقتصادية للداعمين المحليين.

تمثل عائدات الصادرات النفطية أكثر من 90% من عائدات الدولة العراقية. وقد أدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى النصف في عام 2014 إلى إضعاف البلد الذي بلغ العجز في الميزانيات 20.6 مليار دولار في عام 2016 قبل أن ينخفض إلى 18.4 مليار دولار في عام 2017. وقد ردت الحكومة في البداية على النقص في عائدات النفط بتعليق النفقات الاستثمارية، وتراكم متأخرات كبيرة على شركات النفط الدولية، والسعي لتمويل العجز من خلال استغلال احتياطات النقد الأجنبي، والاقتراض من بنوك الدولة، والسعي للحصول على مساعدات مالية دولية. ومع بدء الاقتصاد العراقي في السقوط الحر، دخلت الحكومة في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وبمساعدة كبيرة من الولايات المتحدة، حصلت على ترتيب احتياطي مدته ثلاث سنوات يحصل العراق من خلاله على ما مجموعه 15.6 مليار دولار متضمنة 5.34 مليار دولار من صندوق النقد الدولي نفسه.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2016 أصدر العراق أول تقرير له بعد تنفيذ الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي. وقد أحرزت الحكومة تقدماً في بعض المجالات، بما في ذلك تصعيد المدفوعات لشركات النفط الدولية، وهو أمر حيوي للحفاظ على مناخ إيجابي للاستثمار في البلاد. ولكن صندوق النقد الدولي وجد أن هناك حاجة للمزيد من العمل، وخاصة في ما يخص تنويع مصادر إيرادات الدولة، والحد من نفقات الرواتب، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد. إن الشروط المرتبطة بصرف الأموال من صندوق النقد الدولي هي حافز إيجابي لإصلاح الحكومة العراقية، لكنها لن تؤدي إلى إعادة هيكلة أساسية للاقتصاد العراقي. ولا تفرض شروط صندوق النقد الدولي إصلاحاً لمدفوعات الرواتب والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية التي تمثل نسبة كبيرة من نفقات الحكومة. يعكس هذا الإغفال مخاوف من أن الحكومة العراقية قد تنهار إذا حاولت تمرير مثل هذه الإصلاحات المثيرة للجدل في مواجهة المعارضة الشعبية الواسعة الانتشار بالفعل. وبالتالي فإن الترتيبات الاحتياطية تمثل إصلاحاً قصير الأمد لمساعدة الدولة العراقية على تمويل الحرب ضد داعش. غير أن هذه ليست خارطة طريق لإعادة الهيكلة الاقتصادية الأساسية التي يحتاجها العراق لتحقيق الصحة المالية المستدامة. وعلى المدى الطويل، من المهم أن ينوّع العراق اقتصاده ويقلل اعتماده شبه-الكلي على عائدات النفط والغاز. وتحتاج على وجه الخصوص للمزيد من الاستثمار في الزراعة والصناعة التحويلية من أجل تحفيز خلق فرص العمل على الصعيد المحلي، وتقليل اعتمادها على الواردات، وتحسين آفاقها الاقتصادية على المدى-الطويل.

في كانون الثاني/يناير 2017، اتخذت الولايات المتحدة الخطوة الإيجابية بتوقيع اتفاقية ضمان القروض مع الحكومة العراقية التي مكنت العراق من إصدار مليار دولار. علاوة على ذلك، فقد صممت شروط سلطة الحكم المحلي لتعزيز الإصلاحات في إطار صندوق النقد الدولي. وقد عزز الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة تلك المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو يساعد العراق على الخروج بنجاح من أزمته المالية. وعلى الولايات المتحدة أن تستخدم برنامج صندوق النقد الدولي كألية لإجبار الحكومة على القيام بإصلاحات في الاقتصاد وفي الميزانية. من الناحية التاريخية، كان هناك نقص في التنسيق بين وزارة المالية العراقية والوزارات الأخرى حيث غالباً ما كانت تعمل الأخيرة كإدارة مستقلة عند وضع ميزانياتها الاستثمارية الرأسمالية. ويتعين على صندوق النقد الدولي أن يصرّ على تحسين التنسيق بين وزارة المالية وبقية الوزارات بشكل عام، ولا سيما مع وزارة الكهرباء ووزارة النفط.

يمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تساعد العراق في وضع منهجية لتحديد أولويات المشاريع القائمة على المدى الاقتصادية فضلاً عن الأهداف الاستراتيجية الأخرى. كما أنّ تبسيط الخطوات القانونية لبدء وإدارة الأعمال التجارية وإتاحة محاسبة المسؤولين الذين يبتزّون الشركات المحلية سوف تكون خطوات أولى حاسمة نحو تمكين التوسع في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، ان الافتقار إلى الائتمانات المتاحة لأصحاب المشاريع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يحول دون النمو؛ يمكن للولايات المتحدة وشركائها والمؤسسات المالية الدولية أن تدعم توفر الائتمانات عن طريق الإذن بتوفير جزء من مساعدتها كائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن أيضاً أن يكون الاستثمار الدولي في العراق كبيراً.

يجب على الولايات المتحدة أن تشجّع التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال اغتنام الفرصة التي أتاحتها الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية السعودي إلى بغداد للاجتماع مع رئيس الوزراء حيدر العبادي والقيادة العراقية. وعلى الولايات المتحدة أن تسهل إعادة هيكلة ديون عهد صدام التي تبلغ قيمتها 30 مليار دولار إلى المملكة العربية السعودية على شروط نادي باريس، فضلاً عن مساعدة العراق على هيكلة برنامج مقايضة الديون من أجل تشجيع الاستثمار السعودي والخليجي في مشاريع البنية التحتية بعد تحرير الموصل. يتعين أيضاً على الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهد لتشجيع الشركات المهتمة بالاستثمار في العراق. وينبغي أن تواصل العمل على تمكين بيئة استثمارية مع تكافؤ الفرص من أجل عدم الإضرار بالشركات الأميركية عند التنافس مع المستثمرين الأجانب الآخرين في السوق العراقية.

من أجل تحفيز موظفي القطاع العام للانتقال إلى القطاع الخاص يجب الحد من المعاشات التقاعدية السخية للغاية التي يقدمها القطاع العام، واستخدام الموارد التي يتم توفيرها من أجل إطلاق نظام للمعاشات التقاعدية يكون مفتوحاً لموظفي القطاع الخاص. إن تحقيق التوازن بين الفوائد المتاحة للعاملين في القطاعين العام والخاص أمر بالغ الأهمية للحد من العبء الهائل الذي يلقيه القطاع العام المتضخم الذي يعتبر حالياً ضماناً مالياً مدى الحياة لمن

يعملون فيه. كما يجب على الحكومة العراقية أن تقوم بتنفيذ الخطوات التي تشجع العاملين في القطاع العام على المضي قُدماً.

إن التصدي للفساد المترسخ أمر صعب ولكنه ضروري للحد من تشوّهات السوق الضخمة التي تحول دون ازدهار اقتصاد متوازن ويمكن للشراكة مع شركات التكنولوجيا أن تقدم طريقة لتقليل فرص الكسب غير المشروع في النظام، وكانت شراكة الحكومة العراقية مع شركة خاصة لدفع موظفي القطاع العام من خلال نظام البطاقات الحيوية مبادرة ناجحة تقلل من الضعف تجاه الفساد من نظام الدفع القائم على النقد السابق، ولكن يجب أن يتم تنفيذها بشكل أكثر شمولاً. كما أن تنويع مصادر الدخل يتطلب من الحكومة العراقية تطبيق نظام تحصيل الضرائب والجمارك مما يؤدي إلى إجراء تخفيضات آلية يمكن أن تساعد بشكل كبير في هذه العملية.

من الضروري أيضاً أن تواصل الحكومة العراقية إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع النفط والغاز وتعمل على تعظيم كفاءة المؤسسات التي تتعامل مع الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع. وتوفر هذه الموارد الأساس للاقتصاد العراقي كما أن التحوّل عن الاعتماد على النفط سيتطلب توظيف النفط بنحو فعال.

من شأن إعادة التفاوض على العقود مع شركات النفط أن يجعل الأمر أكثر سهولة. كما يمكن للحكومة أن تستفيد من الابتعاد عن اتفاقيات الخدمات الفنية التي تفرض رسومات مرتفعة للبرميل على الحكومة في الوقت الذي تكون فيه أسعار النفط منخفضة، والتي لا تحفز الاستثمارات الفعالة من حيث الكلفة في البنية التحتية من جانب شركات النفط. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإسراع بعمليات صنع القرار وتعزيز القدرات المؤسسية أمران هامان للمحافظة على الاستثمار الدولي وتنمية هذا القطاع.

يمكن تشجيع العراق على مواصلة تطوير أسواق رأس المال. تشجّع أسواق رأس المال التوظيف المؤسسي الشفاف، وتسمح للشركات المبكرة والناضجة على حد سواء برفع رأس المال والديون، وتسهل تأسيس الشركات الجديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية (التي تعزز بدورها العلاقات الدولية)، وتخلق الثروة، وتسمح لجزء كبير من السكان بالمشاركة في ازدهار البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأسواق رأس المال الوظيفية أن تؤدي دوراً حاسماً في تطوير الهياكل الأساسية الحيوية وفي جهود إعادة الإعمار بعد الحرب. ويمكن منح الشركات غير المدرجة حوافز ضريبية لإدراجها في سوق العراق للأوراق المالية. كما يمكن خصخصة بعض الشركات المملوكة من قبل الدولة وإدراجها في البورصة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً زيادة تعزيز الجدارة الائتمانية لسوق العراق للأوراق المالية إذا سمح للمؤسسات المالية المعترف بها دولياً بأن تقوم بدور أمناء الأوراق المالية المدرجة في البورصة. ومن المهم أن تسهل الحكومة العراقية على الشركات الأجنبية تحويل الأموال من وإلى العراق مع الحفاظ على سلامة نظام مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية وتمويل الإرهاب الذي أنشأه البنك المركزي العراقي بمساعدة تقنية من وزارة الخزانة الأميركية.

وهناك حالياً تأخيرات طويلة في تحويل مبالغ كبيرة من المال إلى العراق والخروج منه، وما لم يتم التصدي لهذه المسألة سيظل المستثمرون الأجانب مترددين في الاستثمار في العراق.

كانت الولايات المتحدة تخشى من التسبب في خسارة مضرّة للحكومة العراقية من خلال الضغط بشدة على الإصلاح الاقتصادي خلال الحرب ضد داعش، لكن ستكون هناك فرص لتعزيز السياسة الأميركية في السنوات التي ستبغ تحرير الأراضي العراقية الرئيسية. ويمكن للولايات المتحدة أن تستخدم المساعدة الاقتصادية المباشرة، وضمانات القروض، وتأثيرها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعلاقتها مع عدد من البلدان المانحين وبنوك التنمية والمتعددة الأطراف وذلك من أجل استمرار نقل الدعم للاقتصاد العراقي على تدابير الإصلاح الهيكلي. وهناك نهج أكثر صرامة للإصلاح الاقتصادي في العراق وهو صعب سياسياً في المدى القريب إلا أنه لا غنى عنه لضمان الملائة في البلاد ولضمان الاستقرار على المدى البعيد.

3- تعزيز شراكة الطوائف

تمكن داعش من الاستيلاء على ثلث أراضي العراق جزئياً بسبب السخط السني الكبير على الدولة العراقية. في الأيام الأولى بعد سقوط الموصل في أيدي داعش شعر السنة بأنهم تحرروا من الحكومة العراقية على يد الثورة التي يقودها السنة من ضباط عسكريين سابقين وبعثيين ومن المجموعات السنية المسلحة.

وما زالت هذه الأوهام موجودة فإنّ الحكومة العراقية بحاجة إلى معالجة مفهوم التهميش والحرمان من الحقوق عند السنة إذا كانت تريد هزيمة حاسمة للتطرف الإرهابي في العراق. أثناء مشاوراتنا مع السنة العراقيين من العرب كانت أولى المخاوف التي نقلوها إلينا هي المخاوف الأمنية. وسواء كانوا يهربون من الأراضي التي يسيطر عليها داعش أو ينتظرون في مخيمات النازحين بلا مأوى، أو في طريق عودتهم إلى ديارهم، أو حتى إذا كانوا يحاولون إعادة بناء حياتهم فهم يعيشون حالة خوف من الاعتقال التعسفي والسجن، ومن محاولات انتقام واثارات قبليّة، ومن الذخائر غير المتفجرة التي زرعها داعش في المنازل والمباني المدنية.

وقد أعرب العديد من أهل السنة الذين التقينا بهم عن قلقهم إزاء صعود القوات شبه العسكرية الشيعية - وحدات الحشد الشعبي - وخاصة تلك الجماعات المدعومة من إيران والتي أصبحت الآن جزءاً قانونياً من البنية التحتية الأمنية العراقية. وكانت هناك حالات من القوات الشيعية شبه العسكرية (وبعض الشرطة الاتحادية) التي نفذت عمليات قتل خارج نطاق القانون، والتي قامت بتعذيب السنة، واختطافهم وابتزازهم، ونهب وحرق منازلهم. وبغض النظر عن النطاق المحدود لهذه الانتهاكات فإن وجودهم غالباً ما يجعل السنة يشعرون بعدم الأمان. إنّ وحدات الحشد وعلاقتها بالدولة العراقية (وكذلك إيران) ستصبح أكثر أهمية بعد تحرير الموصل. وعلى الوجود والمشاركة الأميركية أن يدعمها بشكل غير مباشر أولئك الذين يسعون إلى الحد من نفوذ هذه الجماعات.

على الرغم من وجود مجموعة واسعة من الوحدات الشيعية شبه العسكرية، وبعضها يتصرف بشكل إيجابي أكثر من غيرها، إلا أنه يجب على الولايات المتحدة مواصلة العمل لدفع جميع الوحدات شبه العسكرية للانسحاب من المناطق السنية. كما يُمنع النازحون السنيون، في بعض الحالات، من العودة إلى ديارهم من قبل قوات البشمركة الكردية، الذين ينظر إليهم على أنهم يقومون بإعادة هندسة الأراضي المتنازع عليها عرقياً ليسهلوا عملية إعادة دمجها في المنطقة الكردية.

إن أفضل مدير للأمن المحلي هي الشرطة المحلية المعينة في المناطق المحلية، وهذا طلب واضح يعبر عنه الطرف السياسي السني كما تعبر عنه الأقليات الطائفية. ومن خلال تعزيز الاحتراف وقدرة الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والمحلية يمكن للولايات المتحدة أن تضمن أن الدولة العراقية والمجتمعات المحلية لا تحتاج إلى الاعتماد على الأمن الذي توفره وحدات الحشد الشعبي. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً حاجة ملحة لإصلاح الإجراءات القضائية بما يتعلق باحتجاز عناصر من داعش. وقد حدث حتى الآن انتشار خطير للقوائم الرسمية وغير الرسمية لمن يدعمون تنظيم داعش. وفي بعض المناطق، تحتفظ الميليشيات والكيانات القبلية والوكالات الحكومية بقوائمها الخاصة بالمشتبه فيهم، وإن وجود مثل هذه القوائم يعرض الآلاف من الذين يحتمل أن يكونوا أبرياء لخطر الاعتقال التعسفي أو السجن أو حتى القتل، كما قد يعرضون عوائلهم والعلاقات الأخرى للخطر.

يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل مع الحكومة العراقية على وضع معايير صارمة قائمة على الأدلة التي يجب توفرها في الأفراد ل يتم إدراجهم في قائمة من يشته بانتمائهم أو بدعمهم لتنظيم داعش. ويجب على الحكومة محاولة فرض استخدام قائمة موحدة ومتناسقة ودقيقة في جميع وكالاتها.

كذلك من المهم أيضاً إنشاء نظم قضائية في المناطق المحررة في أسرع وقت ممكن، وتوفير مكان يمكن أن تتم فيه محاسبة مرتكبي الجرائم أثناء حكم تنظيم داعش. وعند الاقتضاء يجب تمكين الضحايا من الحصول على تعويضات من الدولة العراقية. مما يؤسف له أن الكثير من العمل الجيد الذي أنجز لتعزيز النظام القضائي في العراق بين عامي 2003 و 2011 حصل تراجع فيه. وتجهز إدارات المقاطعات كثيراً من أجل أن تلبي حجم الخدمات المطلوبة في مرحلة ما بعد التحرير. ومن خلال توفير خدمات قضائية فعالة على المستوى المحلي يمكن أن يتم منع الضحايا من مواصلة الهجمات الانتقامية أو من اللجوء إلى الميليشيات من أجل تحقيق العدالة. إن إعطاء السنة فرصاً للوصول إلى العدالة إعطائهم أملاً ببناء بتحقيق العدالة هو أفضل طريقة لمعالجة تصوراتهم القائمة حول انعدام الأمان والاضطهاد، ويمكن أن يساعد ذلك على إصلاح العلاقة بين المجتمع السني في العراق والدولة وينطبق الأمر نفسه على الأقليات الدينية والإثنية وغيرها من المجتمعات التي تأثرت بداعش.

4- الاستقرار والمصالحة وإعادة الإعمار

إذا بقيت المناطق المحررة مدمرة وفقيرة بعد الحرب التي شنت لهزيمة داعش فإن ذلك سيؤدي إلى خطر إنتاج جيل مهمش ومحروم اقتصادياً من العراقيين الذين سيظلون نتيجة ذلك عرضة للتطرف الإرهابي. على أقل تقدير، يجب أن تكون الخدمات المقدّمة في المجتمعات المحررة بمستوى الخدمات التي كانت تُقدّم تحت حكم داعش. وأكثر من ذلك يجب أن يعاد الأمل للمجتمعات المحلية ويجب أن تطمئن إلى وجود مستقبل لها في بلدها.

إنّ المطالب المستعجلة لإزالة الألغام وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية قد هيمنت حتى الآن على الجهود الدولية التي تم تنسيقها إلى حد كبير من خلال مرفق التمويل التابع للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار الفوري. وقد بُذلت جهود كثيرة ناجحة في تحقيق الاستقرار الفوري، ساعدتها إلى حد كبير الضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة على البلدان الشريكة للمساهمة بالموارد. وينبغي للولايات المتحدة أن تواصل تشجيع التبرعات للأعمال التي تزيد في استقرار العراق وأن تستفيد من تكثيف جهودها لضمان تحويل التبرعات المعلنة إلى تبرعات نقدية بشكل مباشر.

في نيسان/أبريل 2016، افتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفقاً للتمويل من أجل تحقيق الاستقرار الموسع. والهدف من هذه الآلية هو جمع الأموال لإعادة بناء مؤسسات كالجوامع والمستشفيات العامة التي تستطيع بدورها أن توفر فرص عمل وخدمات لآلاف السكان المحليين، بالإضافة إلى الاستثمار في الكهرباء والزراعة، فضلاً عن إعادة الروابط بين المدن المحررة والمناطق المحيطة بها. وقد أُهملت آلية التمويل هذه حتى الآن إلى حدٍ كبير، وذكرت الأمم المتحدة في تقرير إنمائي لها أن التمويل المطلوب لتعزيز الاستقرار في 2017 ما زال مقتصرًا على 300 مليون\$. وعلى الرغم من أنّ هناك أزمة -نتيجة مطالب الإغاثة الإنسانية والجهود المنصّبة في تحقيق الاستقرار الفوري- ينبغي على إدارة ترامب أن تدرك أن هناك حاجة للتعاون مع شركائها من أجل الاستثمار في إعادة الإعمار على المدى المتوسط والطويل في العراق. هناك تردد منطقي ومفهوم في وكالات حكومة الولايات المتحدة بما يخص التورط في أعباء إعادة الإعمار الباهظة مرّة أخرى؛ مع ذلك، فإن الاستثمار في إعادة الإعمار أكثر فعالية بكثير من حيث التكلفة من الانخراط في تدخّل عسكري ضد التطرف.

إنّ الولايات المتحدة تتمتع بفرصة للتعليم من تجربتها في عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في السنوات التي تلت عام 2003، وبالتالي فإنها تستطيع أن تعزز فعالية مشاركتها بسبب ذلك. ويمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع البلدان الشريكة والأمم المتحدة للحد من تكلفة مساهمتها الخاصة.

إنّ التقرير النهائي الذي صدر عن المحقق العام الخاص بمشروع إعادة إعمار العراق في آذار/مارس 2013، يقدّم بعض الدروس المهمّة بهذا الصدد. أحد هذه الدروس هو أن متابعة المشاريع الأصغر حجماً والأكثر قابلية للتحقيق تزيد في أرجحية تحقق نتائج المشروع وتقلّل من احتمال هدر الموارد نتيجة بأعمال الفساد. وهذا لا يعني أن المشاريع الكبيرة مثل إعادة بناء نظام الصرف الصحي لن يتم إجراؤها بل المقصود هنا أنّه ينبغي تقسيم مراحل هذه المشاريع

إلى أجزاء أصغر وقابلة للقياس أكثر بحيث يمكن تتبعها وإدارتها بشكل أفضل. من المهم أيضاً تعيين رقابة قوية على جميع مبادرات مشروع تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار لضمان عدم فقدان التمويل القيم من خلال الفساد أو من خلال عدم الكفاءة.

يشير التقرير أيضاً إلى أن إشراك أصحاب المصلحة من العراقيين المحليين في جميع مشاريع إعادة الإعمار أمر هام لضمان تلبية هذه المبادرات للاحتياجات المحلية، وأنه ينبغي على المجتمع المحلي أن يحافظ عليها بمجرد استلامهم لها. وهذا يعني أنه لا ينبغي استخدام المتعاقدين غير العراقيين إلا عند وجود فجوات في المهارات محلية، وأن على هؤلاء المقاولين تدريب نظرائهم المحليين على تولي هذه المهام. وحتى لو أدى ذلك إلى تمديد الجدول الزمني لمشاريع إعادة الإعمار فإنه سيجعلها أكثر استدامة، وبالتالي أكثر احتمالاً لترك تأثير إيجابي على المجتمع على المدى الطويل.

حتى يتم تأمين المكاسب التي تحققت ضد داعش بشكل أفضل ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها الدوليين أن يوظفوا استثمارات أكبر في مبادرات المصالحة المحلية والوطنية في العراق. لقد استغل تنظيم الدولة الإسلامية الحكم الضعيف، والانقسامات المجتمعية، والصراعات المحلية من أجل إحراز تقدم في الأراضي، وسعت استراتيجيات لزيادة تقسيم المجتمع العراقي. ومن خلال تورط أفراد القبائل والمجتمعات المحلية في جرائمهم حولوا الجيران ضد بعضهم البعض، ودفعوا إلى حلقة من العنف الانتقامي في بعض المناطق تمنع النازحين من العودة بأمان إلى ديارهم وتؤدي إلى تثبيط الاستقرار وإعادة تأهيل المناطق المحررة.

إن المصالحة المحلية وتهيئة الظروف للتعيش السلمي أمران أساسيان في مشروع تحقيق الاستقرار وهناك نماذج ناجحة في هذا الصدد. كما أن معهد الولايات المتحدة للسلام دعم حوارات محلية تجري في تكريت وبغداد وغيرها من المناطق المحررة التي خفضت التوترات الطائفية وسهلت عودة الآلاف من المشردين داخلياً. ويجب تصعيد هذه الجهود في جميع المناطق المحررة.

وكما هو الحال دائماً في تقارير من هذا القبيل، فمن الأسهل بكثير أن نذكر ما ينبغي عمله من تحديد الوسائل الملموسة لإنجازها فعلياً. وبفضل المساهمات العسكرية الأميركية في جهود مكافحة تنظيم داعش (القوة الجوية والمستشارين والأسلحة)، فإن للولايات المتحدة نفوذاً كبيراً لدى العراقيين يمكن أن يبنى عليه، لأنها لا تزال تشارك في دعم قوات الأمن العراقية في أعقاب هزيمة داعش كما هو موضح أدناه. وبغية زيادة النفوذ سعياً إلى تحقيق جداول الأعمال الاقتصادية والإدارية التي تتسم بنفس القدر من الأهمية، ينبغي للولايات المتحدة أن تقدم مبالغ متواضعة نسبياً من المساعدة الاقتصادية المباشرة. وهذا من شأنه أن يعطي رئيس الوزراء العبادي نفوذاً ضد العناصر الأكثر راديكالية داخلياً، ويقوي نفوذ الولايات المتحدة. كما أنه يضغط على الأوروبيين ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول بهدف الحصول على المزيد من الدعم والمساعدة.

خامساً: تعزيز قوات الأمن العراقية

على المدى الطويل، من شأن تطوير قوى أمنية عراقية قوية وقادرة ومهنية أن يمنع عناصر الحشد الشعبي المدعومة من إيران من توسيع نفوذها في العراق ويمكّن الدولة من التفرّد بشرعية استخدام القوة الصلبة.

1- الحفاظ على بعثة التدريب وتقديم المشورة

إنّ كل مسؤول سياسي اجتمعنا به، من الشيعة والسنة والاكرد، أعرب عن رغبة قوية في أن تبقى الولايات المتحدة وقوات التحالف في العراق بعد تحرير الأراضي العراقية من داعش. وهم يدركون أن استعادة الأراضي من داعش لن يعني هزيمة هذه الجماعة، وأنّ ذلك يعني بالأحرى أنّهم انتقلوا فقط إلى وضع جديد من التمرد التقليدي، والذي ستظل المساعدة الأميركية مطلوبة خلاله. وهم بالإضافة إلى ذلك، هم يعتقدون أن وجود جيش قادر ومدرب تدريباً مناسباً ومجهزاً تجهيزاً مناسباً هو أمر ضروري لمنع تجدد العنف الإرهابي.

وقد تحققت بعض النجاحات في جهود التدريب الأميركية في العراق، بما في ذلك سنوات من تدريب قوات مكافحة الإرهاب في العراق. وقد أدّت هذه الوحدات أداء استثنائياً على الخطوط الأمامية ضد داعش. وأسفرت الجهود التدريبية التي بذلت خلال الحرب ضد داعش عن نتائج إيجابية. خلال مناقشاتنا أعرب العراقيون عن رغبتهم في البناء على الزخم الحالي مع وجود علاقة تدريب مستمرة يمكن أن تساعد في تعزيز قدرة الجيش العراقي على المدى البعيد.

كان هناك انتقاد متكرر للجهود التدريبية الأميركية في العراق، خاصة وقد أصبح واضحاً أن الاستثمار الكبير في تدريب الجيش العراقي في السنوات التي تلت عام 2003 فشل في إنتاج قوة قادرة على الدفاع عن البلاد ضد داعش في عام 2014. من المهم أن نلتفت إلى أن رئيس الوزراء السابق المالكي استخفّ بمهنية الجيش العراقي عندما انسحبت الولايات المتحدة في عام 2011، وأبدل الجنرالات المتخصصين بعناصر (عاديّين) من الاحزاب. كما أنّه قطع سلسلة القيادات من خلال إصدار أوامر مباشرة إلى ضباط من المستوى المتوسط. ومع انتشار حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط في عام 2011 وما بعده، يُحتمل أن يكون رئيس الوزراء المالكي قد خاف من أن يؤدي وجود جيش عراقي قوي إلى تقويضه سياسياً. وفي أعقاب الانقلابات العسكرية التي حصلت فعلياً في مصر وتركيا، يجب إعادة بناء الجيش العراقي بحيث يكون فعالاً لكن في الوقت نفسه خاضعاً لسيطرة الحكومة. وبنبغي أيضاً وضع ضمانات لمنع القادة المدنيين من استخدام الجيش القوي لتخويف الخصوم السياسيين أو التلاعب بنتيجة الانتخابات.

كما أن سياسات رئيس الوزراء السابقة أدت إلى إبعاد أجزاء كبيرة من السكان السنة في العراق. وعندها - بالاقتران مع الحرب الأهلية المتصاعدة في سوريا - وجد الجيش العراقي نفسه أمام مشهد من التهديدات صعب للغاية. علاوة على ذلك، ركزت جهود التدريب الأميركية بشكل كبير على جهود مكافحة التمرد، في حين شنت

داعش هجوماً تقليدياً إلى حد ما. وقد أطلع التدريب الأخير قوات العراق على مهارات جديدة مصممة خصيصاً للظروف الخاصة التي تواجهها في الكفاح من أجل استعادة الأراضي من داعش والتحديات التي تواجهها في المناطق المحررة مؤخراً. وكان هذا التدريب، جنباً إلى جنب مع الدعم والمساعدة المستمرين من قبل الولايات المتحدة، حاسماً لهزيمة داعش دون إشراك القوات الأميركية مباشرة في القتال. ولكن هذا النجاح يجب أن يحتتم ببدء الحكم الشرعي الذي تدعمه قوات أمنية مقتدرة. علماً بأن حصول انسحاب آخر فجائي للولايات المتحدة من العراق بعد هزيمة داعش سوف يمهّد السبيل للدخول في حرب أهلية مجدداً.

ويتعيّن على إدارة ترامب إظهار عزمها على مواصلة المشاركة في العراق وعلى طمأننة الحكومة العراقية بأن التدريب المستمر وتقديم المشورة وتجهيز البعثة سيبقى مركز العلاقات العراقية-الأميركية. إن الالتزام بالمحافظة على مستوى القوات في العراق بما يتناسب مع مهمة تدريب طويلة الأمد سيرسل رسالة إلى حلفاء الولايات المتحدة في العراق مضمونها أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن العراق. كما أنه سيعطي الثقة للسياسيين العراقيين للتحوّل ضد إيران من خلال العمل مع الولايات المتحدة. إن عملية تحويل الجيش العراقي يجب أن تكون عملية تدريجية، والنجاح سوف يكون ناتجاً عن الاتساق والمداومة بالدرجة الأولى لا عن بذل الجهد في ضخ الموارد على المدى القصير.

إنّ مهمّات التدريب وتقديم المشورة يجب أن تتضمن دمج المستشارين الأميركيين على المستوى التشغيلي في الوحدات الرئيسية عبر مجموعة واسعة من المواقع، بما في ذلك المناطق المتقلبة. وهذه الأفضلية ستمكّن المستشارين الأميركيين من تقييم احتياجات اللواء من المعدات، وستتيح الفرصة للتدريب على جمع المعلومات الاستخبارية ووضع الاستراتيجيات والاستهداف. كما أنه سيبقى للمستشارين فرصة رصد السلوك المسيء أو الفاسد والعمل على منعه.

ويمكن أن تطبّق طريقة مباشرة لإقامة بعثة تدريبية مستمرة وهي تمديد ولاية فرقة العمل المشتركة - عملية التسوية المتأصلة، بإذن من رئيس الوزراء العراقي. إن ولاية عملية "الحل المتأصل" محدّدة هي حتى تتم هزيمة داعش "من أجل تمكين الحكومة من اتخاذ إجراءات حكومية لزيادة الاستقرار الإقليمي". ويمكن أن يستمر التدريب للقوات العراقية في ظل هذه الولاية. كما يمكن أن يكون هناك ترتيب ينص على أنه مع بدء الاقتصاد العراقي في التعافي تدفع الحكومة العراقية نسبة متزايدة من الجهد التدريبي على سبيل المثال.

وإلى أن يتم تقاسم هذه التكاليف بشكل واقعي مع الحكومة العراقية، يجب على الولايات المتحدة أن تقوم بتمديد ولاية صندوق العراق للتدريب والتجهيز وإبلاغ الحكومة العراقية بأنها ملتزمة بتعزيز المكاسب التي تحققت ضد داعش، وتحقيق الاستقرار في البلاد. وإنّ توفير تدريب قيم مثل هذا، وتقديم المشورة، من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة نفوذاً في العراق ينبغي توظيفه في تعزيز الإصلاحات السياسية الحاسمة لتحقيق الاستقرار في البلاد على المدى الطويل. والأهم في الوقت الحالي هو أن تضمن الولايات المتحدة قيام قوات الأمن العراقية بتجنيد أعداد كافية

من السنّة والأقليات. وأبعد من ذلك يجب أن يكون هناك جهد لربط توسيع بعثة التدريب مع التقدم في الساحة السياسية.

2- تأمين استدامة مشاركة الائتلاف

كانت إحدى السمات الإيجابية للاستراتيجية الأميركية في العراق مشاركة الشركاء الدوليين في التعاون الأمني. وعلى عكس فترة 2003-2011، حيث هيمنت قوات التحالف البريطانية والأميركية بشكل كبير على التحالف فإن العديد من دول الناتو ومجموعة العشرين تعمل في العراق اليوم.

يجب أن تكون الأولوية لإدارة ترامب هي المحافظة على هذا الدعم الدولي للعراق، مع المساعدة في نقل الشراكات بعيداً عن المشاركة في العمليات الحركية نحو التدريب الاستخباراتي والتدريب والتجهيز ومساعدة قوات الأمن العراقية. ويمكن أن تشمل النقاط المركزية الرئيسية لدعم الائتلاف: التدريب المستمر لقوات العمليات الخاصة، والتدريب الاستخباراتي مع التركيز بشكل خاص على عمليات مكافحة الإرهاب، وتطوير أمن الحدود، والقدرات اللوجستية لدعم العمليات في الأماكن غير الخاضعة للحكم، والتدريب على مكافحة التمرد للجيش العراقي والشرطة الاتحادية.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي مواصلة تشجيع المشاركة الأوروبية في العراق وتطويرها. وقد دفعت أزمة اللاجئين والهجمات الإرهابية في أوروبا، الدول الأوروبية الثلاث الكبرى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، إلى الموافقة على تحديد هزيمة داعش كأولوية حاسمة في السياسة الخارجية. وتعد المملكة المتحدة وفرنسا اليوم من المساهمين الرئيسيين في الحملة الجوية ضد داعش، وتقوم ألمانيا بتسليح وتدريب البشمركة الكردية على الخطوط الأمامية الشمالية، وتشارك إيطاليا بشكل كبير في تدريب الشرطة الاتحادية العراقية.

وينبغي للولايات المتحدة أن تعزز هذا الالتزام الجديد بمواصلة دورها القيادي من خلال زيادة مسؤولية الشركاء الأوروبيين. ومن شأن هذا النهج أن يقلل من تكاليف تدخّل الولايات المتحدة في العراق، مع تمكين سلطات الاتحاد الأوروبي من التصدي للتهديدات الخطيرة لأمنها القومي. كما أن الشراكة الأمنية المتعددة الأطراف مع العراق ستكون أقل حساسية من الناحية السياسية سواء في العراق أو بالنسبة للجمهور الأميركي. والدول الأوروبية غير المشاركة في غزو عام 2003 لديها حرية أكبر للعمل في العراق دون التعرّض للجدل الذي كثيراً ما تتعرّض له الولايات المتحدة في البلاد. مع ذلك يتطلب النشر الفعال للموارد من الدول الشريكة في العراق أن تقوم الولايات المتحدة بدور قيادي في توجيه هذا الجهد.

3- أولويات إضافية: الأراضي المتنازع عليها، المخابرات، وزارة الداخلية

هناك قضية ذات أولوية بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها في التحالف في العراق وهي إخماد التوترات على طول الحدود الجنوبية لحكومة إقليم كردستان، حيث تطالب الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان ومجتمعات الأقلية المحلية بالأراضي. أما المناطق التي تنتقل فيها السيطرة من قوات الأمن العراقية إلى البيشمركة فقد كانت عرضة لهجمات داعش، ويمكن أن تتفاقم التوترات العرقية فيها بسرعة وتؤدي إلى العنف المحلي الذي ينطوي على إمكانية إشعال صراع أهلي أوسع نطاقاً. ويمكن للائتلاف أن يقوم بتنظيم سلسلة من اللجان والخطوط الساخنة الموجهة نحو القضاء السريع على العنف في المناطق المتنازع عليها. كما أن الاهتمام القوي من جانب التحالف بهذه الأراضي سيحفز على الاعتدال بين قوات البيشمركة وقوات الأمن العراقية، ويمكن أن يمنع نشوب نزاع عرقي جديد باجتياح المناطق العراقية المتنازع عليها. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن جميع الأراضي تقريباً التي أعلنت حكومة إقليم كردستان السيطرة عليها خلال الحرب المناهضة لداعش كانت سابقاً تحت السيطرة العربية السنية. وإذا ما تركت النزاعات المحلية دون حل يمكن أن تسمح بعودة ظهور الجماعات السنية الإرهابية، بما في ذلك داعش وخلفاؤه المحتملين.

هناك أولوية أخرى وهي تعزيز قدرة المخابرات العراقية. لقد عانت أجهزة المخابرات العراقية من نكسة شديدة عندما انسحبت القوات الأميركية في عام 2011، وفي السنوات التي تلت ذلك كانت تكافح من أجل اختراق الشبكات المتطرفة ومن أجل تفكيكها وبمحتاج ضباط الاستخبارات العراقية إلى التدريب على مهارات إجراء عمليات اختراق طويلة الأمد داخل المنظمات المتطرفة، كما يجب أن يشيعوا التعاطف في المجتمعات المضيفة، وأن يبنوا مهارات استخباراتية. وستزداد أهمية ذلك مع تراجع داعش عن موقفه الحالي ومع عودته إلى أسلوبه التقليدي في التمرد الخفي. ويمثل منع الهجمات الانتحارية الواسعة النطاق التي يشنها داعش على المدنيين العراقيين أولوية عليا بالنسبة للمؤسسة السياسية في العراق، وستحظى بقبول كبير للمساعدة الأميركية في هذا المجال. ويتعين على الولايات المتحدة أن تنتهز هذه الفرصة لمساعدة العراقيين على استخدام المعلومات الاستخباراتية بشكل فعال لمواجهة التمرد الخفي في البلاد.

هناك نقطة أخيرة ذات أهمية وهي علاقة الولايات المتحدة مع وزارة الداخلية العراقية. تهيمن على هذه الوزارة منظمة بدر التي تعد لاعباً أساسياً في وحدات الحشد الشعبي والتي لها تاريخ طويل من التعاون الوثيق مع إيران. وقد تمكنت الولايات المتحدة من تطوير علاقة عمل مع بدر أثناء وجودها في العراق قبل عام 2011، ويجب أن تتخذ خطوات لتعزيز شراكتها مع وزارة الداخلية. وهذه الوزارة هي الأكبر في العراق وهي مسؤولة عن قوات الشرطة العراقية. ومن المؤكد أنها ستلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقرار.

وبعد ادراك الولايات المتحدة أن هذه العملية ستكون عملية حساسة وتدرجية ينبغي أن تبدأ بتعميق علاقاتها مع وزارة الداخلية. قد يتم ذلك من خلال تقديم الدعم لإدارات الطب الشرعي والمخبرات، وبمساعدة تدريب قسم الاستجابة للطوارئ في استراتيجيات مكافحة الإرهاب. كما يمكن للولايات المتحدة تشجيع الدول الشريكة في الائتلاف على القيام بدور قيادي في تدريب الشرطة الاتحادية العراقية، كما يفعل الإيطاليون، واتخاذ مناطق حساسة للغاية، بما في ذلك معاملة السجناء. وكانت أوجه القصور في وزارة الداخلية ضارة للغاية بالعلاقات بين الطائفتين في العراق، ويجب أن يكون العمل على تعزيز الكفاءة في الوزارة جزءاً مهماً من أي استراتيجية لتحقيق الاستقرار في العراق.

سادساً: التوسط بين بغداد وحكومة إقليم كردستان

هناك نقص أساسي في الثقة وحسن النية في العلاقة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، بسبب شعور حكومة إقليم كردستان بأنها ضحية لبغداد، وبسبب اعتبار بغداد نفسها مستغلة من قبل حكومة إقليم كردستان. لكن استمرار تدهور العلاقة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان ليست من مصلحتهم ولا يخدم مصالح الولايات المتحدة ليس هناك شك في أن معظم الأكراد العراقيين يريدون دولة مستقلة. ومع ذلك هناك أهمية كبيرة للخلافات بين الأكراد حول الكيفية وحول الزمن الذي ينبغي أن يحدث ذلك. وهناك إجماع أكبر بكثير من هذه الخلافات على أن العملية يجب أن تدار بطريقة تكون كردستان المستقلة فيها لها علاقة وثيقة مع بغداد، خاصة في المجالات الاقتصادية والأمنية.

يشير ذلك إلى احتمال وجود عمليتين متداخلتين: واحدة طويلة الأمد لمعالجة القضايا المرتبطة بإنشاء دولة مستقلة مثل الحدود، والنفط، ووضع كركوك وغيرها من الأراضي المتنازع عليها، وستركز هذه العملية في المدى القريب على إدارة التحديات الفورية مثل توزيع عائدات النفط والتعاون الأمني بعد هزيمة داعش والحفاظ على الهدوء في الأراضي المتنازع عليها. وقد شكلت بغداد وحكومة إقليم كردستان عدداً من اللجان المشتركة على مر السنين، وبعضها يعمل بشكل أفضل من غيرها. وقد أعلن كلاهما بالفعل عزمهما على إنشاء لجان لمناقشة الانفصال.

ومن وجهة نظر اقتصادية، من المنطقي أن تقوم حكومة إقليم كردستان بإعادة بناء صفقة فعالة لتقاسم العائدات مع بغداد. وستستفيد بغداد من الانخراط مع حكومة إقليم كردستان كمركز ثابت نسبياً للاستثمار الدولي وكطريق للتجارة مع جيران العراق.

وكما ذكر سابقاً، فإن الأراضي المتنازع عليها لديها القدرة على إعادة إشعال الحرب الأهلية. ومن الواضح أن التوصل إلى حل كامل لهذه المسألة هو اقتراح طويل الأمد. بيد أن الخطوات الفورية ستكون حاسمة لتجنب إطلاق جولة أخرى في الحرب الأهلية في العراق.

وفي حين أن التسوية الكبرى بشأن تقاسم الإيرادات والأراضي المتنازع عليها يجب أن تكون بالضرورة جزءاً من عملية طويلة الأمد، ينبغي أن تركز الجهود في الأجل القريب على تدابير بناء الثقة التي يمكن تحقيقها. ويمكن للاتفاقات الأمنية المشتركة بين قوات الأمن العراقية والبشمركة في المناطق المتنازع عليها أن تضمن عدم تصاعد الصراعات المحلية يمكن أن تتحمل بغداد المزيد من عبء رعاية النازحين من النزاع مع داعش الذين يتواجدون بشكل كبير في الأراضي الكردية. ويمكن لبغداد وحكومة إقليم كردستان التنسيق بشأن السياسة الخارجية لتحقيق نتائج أفضل.

الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يثق به كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان لتوجيه هذه الجهود على المدى القصير والطويل. ويمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تستخدم مساعدتها المستمرة بشكل استراتيجي لتشجيع التعاون بين حكومة إقليم كردستان وبغداد. على سبيل المثال، يمكنها أن تفعل ذلك من خلال دعم مشاريع البنية التحتية المشتركة في المناطق المتنازع عليها التي تخدم الاحتياجات المحلية. وبإيجاد حوافز للتعاون المستمر بين الجانبين، يمكن أن يحاولا تجاوز الإدارة المستمرة للأزمات نحو حالة أكثر إنتاجية من العلاقات.

يجب على الولايات المتحدة وشركائها الاستمرار في استعادة صفقة تقاسم العائدات بين أربيل وبغداد. ويمكن للولايات المتحدة أن تشجع حكومة إقليم كردستان على حساب قيمة الصادرات المستقلة مقارنة بالتحويلات الاتحادية وأن تنظر في نوع التنازلات التي ستكون مستعدة لقبولها. ويتعين على الأحزاب السياسية الكردية المتنافسة صياغة سؤال واحد موجه إلى بغداد.

وقد أثمرت جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة بشكل محدود لكن هام في أغسطس / آب 2016، عندما توصل الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى اتفاق مع بغداد لاستئناف الإنتاج من حقول النفط الثلاثة في كركوك التي تديرها حالياً شركة نفط الولاية الحكومية وتقاسم الأرباح. أغلقت بغداد الإنتاج من حقول النفط الثلاثة في آذار/مارس 2016، بعد أن فشلت حكومة إقليم كردستان في تحويل الإيرادات إلى بغداد. وساعد دبلوماسيون أمريكيون في التوسط في صفقة يستأنف فيها ضخ حوالي 150 ألف برميل يومياً من الحقول، مع تقسيم الإيرادات بالتساوي بين بغداد وحكومة إقليم كردستان. كما التزم الجانبان باستخدام هذه العائدات لدفع رواتب الموظفين العموميين في كركوك حيث توجد حقول النفط هذه. وقد تم تعديل هذه الصفقة بعد أن توصل العراق إلى اتفاق مع منظمة الدول المصدرة للنفط /أوبك/ لخفض إنتاج البترول. الآن، يتم نقل حصة بغداد إلى مصافي النفط الكردية لتوفير الكهرباء في الدرجة الأولى للمواطنين المحليين بدلاً من تصديرها من خلال شركة تسويق النفط الحكومية. ويمثل هذا التحرك خطوة إيجابية وعملية من جانب بغداد ويمكن أن يبشر بالخير لمواصلة المفاوضات مع حكومة إقليم كردستان.

إضافةً إلى ذلك فإنّ الطابع التكنوقراطي لوزير النفط الحالي في بغداد يمكن أن يمثل فرصة للنهوض بمفاوضات حكومة إقليم كردستان-بغداد. وقد أدلى جبار اللعبي، الرئيس السابق لشركة نفط الجنوب، والتكنوقراطي المحترم، بيانات تصالحية حول حكومة إقليم كردستان منذ تنصيبه كوزير للنفط، ويمكن أن يثبت شريكاً حيويّاً في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل. بالإضافة إلى ذلك، تشير الضغوط المالية في إقليم كردستان إلى أن المنطقة حريصة على التوصل إلى اتفاق مع بغداد.

وعلى الولايات المتحدة والاتلاف المنخرط في العراق أن يسعيا إلى الاستفادة من هذا الانفتاح المحتمل بمواصلة الضغط على كلا الجانبين للتوصل إلى حل توفيقى مستدام. ومن المرجح أن تتطلب مثل هذه التسوية اعتراف بغداد بواقع استمرار صادرات النفط الكردية المستقلة، وهو أمر ذو أهمية رمزية لحكومة إقليم كردستان في سعيها لتقرير المصير. واستعادة التحويلات المالية من بغداد قد تتطلب من حكومة إقليم كردستان أن تبذل جهداً واعياً لوضع نفسها كشريك مساهم داخل الدولة العراقية، على الأقل في المدى القصير.

ستؤثر قدرة الطرفين في إدارة المسائل القصيرة الأمد على كيفية تنفيذ العملية الطويلة الأمد. ويمكن تحقيق مجموعة من النتائج المهمة. لكن نظراً لتعقيد وحساسية هذه القضايا، وسيكون الأمر صعباً للغاية. ومن الضروري أن يكون هناك وجود مشاركة أميركية متواصلة مع كلا الطرفين. كما هو الحال في مسألة نقل السلطة، ولكن ليس للولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً من أجل الاستقلال الكردستاني أو ضده. عليها فقط أن تقوم بمساعدة الأطراف حيثما أمكن تحقيق الأهداف التي وضعوها بأنفسهم.

الخلاصة

في الوقت الذي يقترب فيه العراق من وضع حد لسيطرة داعش على البلاد سيكون من المغري إعلان النصر والانتقال. وسيكون هذا خطأ كارثياً. إن داعش بدأت تعود بالفعل إلى أسلوبها القديم بالمواجهة من خلال تصعيد الهجمات الجماعية على أهداف مدنية في جميع أنحاء العراق. وإذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق ستتاح لداعش فرصة إعادة تدرجبة لقدرتها على تهديد المصالح الأميركية في العراق، وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط، وربما في الولايات المتحدة. إن تحقيق هزيمة دائمة بداعش سوف يتطلب أن تحافظ الولايات المتحدة على تواجد قوتها العسكرية، والمساعدة المستدامة، ودبلوماسية قوية في العراق. ومن خلال ذلك يمكن للولايات المتحدة أن تساعد الجيش العراقي على الاستمرار في استئصال عناصر داعش، ويمكن أن تمكن الحكومة العراقية من معالجة الدوافع الكامنة وراء التطرف الإرهابي في البلاد. إن مفتاح النجاح الدائم هو دعم مستمر لجهود الحكومة العراقية لإصلاح نهجها في الحكم، وإعادة إضفاء الشرعية أمام مواطنيها، وتحقيق الاستقرار في اقتصادها.

لقد رأينا ما يحدث عندما تنسحب الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً من العراق دون أخذ الظروف بعين الاعتبار. لقد انتقلت إيران ووكلائها إلى بغداد والجنوب بينما اجتاحت داعش الشمال والغرب. وكان تركيز الإدارة الأميركية

السابقة ينصب بشكل صارم على الهزيمة العسكرية لداعش. لكن داعش هو عارض ضعف سياسي عميق، لم يسببه هو. وإذا انتهجت الإدارة الأميركية الحالية نفس سياسة إعلان الانتصار والانسحاب بعد هزيمة داعش فسوف نرى نفس النتيجة: بداية جولة أخرى من الحرب الأهلية في العراق، وتقوية قبضة إيران الخبيثة على العراق، وعودة داعش أو خليفته إليها. ولحماية أمن الوطن سنجد أنفسنا عندها في حرب جديدة باهظة الثمن.

لقد عرضنا هنا عناصر استراتيجية للعراق تهدف في النهاية إلى إبقاء الأميركيين في مأمن من الإرهاب. وسوف يتطلب الأمر من الولايات المتحدة وحلفائها جهداً طويلاً مع صبر استراتيجي إضافة إلى بعض تكاليف الاستثمار. لكن هذه التكاليف ليست سوى جزء بسيط مما سيكلفنا الذهاب إلى حرب مرة أخرى. وعودة القوات الأميركية إلى العراق بعد مغادرتها في عام 2011 تبرز هذه النقطة. إن المصالح الأمنية الوطنية للولايات المتحدة تلمي عليها أن تبذل قصارى جهدها للمساعدة في إقامة عراق مستقل ومستقر ومزدهر؛ عراق يعيش بسلام مع جيرانه، مما يعكس الحكم الشرعي والفعال، عراق يميل بقوة للتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

الملاحح السياسية والعسكرية للصراع المقبل مع حزب الله³

جدعون ساعار ورون تيرا، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، تقدير استراتيجي، العدد 20، رقم 2، تموز 2017⁴

الغاية من هذه المقالة هي تحليل الجوانب العسكرية والسياسية للصراع القادم مع حزب الله . هذه المقالة تعالج النقاط الأساسية التالية:

- هناك سؤال حول تحديد اهداف للصراع ذات طبيعة سياسية وإيجابية أم أنه بناء على الاعتبارات الواقعية وحدود القوة ينبغي الاكتفاء بالأهداف ذات الطبيعة العسكرية والسلبية.
- ثلاثة عناصر جديدة تشكل إلى حد ما الميدان المعاصر: نمو قدرة حزب الله في الأسلحة الدقيقة وتعميق التواجد العسكري لكل من إيران وحزب الله في سوريا والحدود الرخوة بين لبنان وسوريا وإيران؛ ودخول روسيا إلى سوريا.
- الميدان المعاصر يتسم بالتحدي المتزايد من قبل إيران وحزب الله لـ "إسرائيل" من خلال تزايد وجودهما العسكري على الأرض السورية والعمل على إنتاج الأسلحة الدقيقة على الأرض اللبنانية في محاولة من إيران وحزب الله لخلق توازن إستراتيجي مع "إسرائيل"، بل حتى من أجل الحصول على القدرة لشن ضربات تلحق ضرراً كبيراً بالنظم العسكرية والمدنية الاسرائيلية. هذه العمليات ترفع من حدة التصعيد المتدرج الذي قد يقود إلى الحرب. فإسرائيل هشة بشكل استثنائي أمام هجوم بالأسلحة الدقيقة وذلك بلحاظ بنيتها التحتية المتقدمة والمتطورة وصغر مساحتها. لهذا يجب على "إسرائيل" أن تحدد خطوطاً حمراء، كحصول حزب الله على الأسلحة الدقيقة، وخصوصاً إقامة بنية تحتية لتصنيع الصواريخ الدقيقة على الأرض اللبنانية، وكذلك أي نشر مستقبلي لأنظمة عسكرية إيرانية متقدمة في سوريا (مثل صواريخ أرض جو المتقدمة، صواريخ بر- بحر، صواريخ أرض-أرض الدقيقة)، والتحضر للمضي قُدماً في التصعيد لإحباط أي من هذه المحاولات.
- بالتوافق مع المفهوم العملائي السائد وبنية القوة لكل من "إسرائيل" وحزب الله ، يوجد ترابط قوي بين مدى الضرر الذي يمكن أن يلحق بحزب الله والتمن الذي يمكن أن تدفعه "إسرائيل" مقابل هذا الضرر، وعلى الجيش الإسرائيلي أن يبني قدرات تتيح له أن يضعف هذا الترابط في مجال المفاهيم العملائية، وبناء القوة والاستخبارات.

³ إعداد وترجمة زينب مروة، متدرجة في مديرية الدراسات الإستراتيجية.

⁴ Gideon Sa'ar and Ron Tira, Political and Military Contours of the Next Conflict with Hezbollah, INSS, Strategic Assessment, Volume 20, No. 2, July 2017.

التحليلات الرئيسية في مقابل السياق الخاص بالصراع المقبل:

يمكن تحليل معظم الصراعات العسكرية على مستويين: المستوى الرئيسي والسياق الخاص الذي يجري فيه الصراع وهو ديناميكي ويتغير بسرعة (من الذي يبدأ القتال؟ ماذا يحاولون أن يحققوا؟ وتحت أية ظروف؟). حالياً لا يمكن معرفة سياق الصراع القادم مع حزب الله، لذا يكون التحليل محدوداً. ولكن نظرة إلى الماضي القريب تكشف عن تغيرات سريعة في السياق مع احتمال التصعيد منها نمو قوة حزب الله بواسطة خطوط الامداد العابرة عبر سوريا، وكذلك نمو قدرته على الأرض اللبنانية (متضمنة البنية التحتية للسلاح العالي الدقة)، ناهيك عن جهود حزب الله وإيران لإعادة نشر قواهما في سوريا. كما تأثر السياق بالتغيرات في الثقة الذاتية والجرأة لأعضاء المحور (إيران وحزب الله وحلفائهما) إلى درجة انغماس قوات المحور في جبهات أخرى غير مبالٍ بالجبهة الأخرى مع "إسرائيل". كما تأثر السياق بالتغيرات في الشرعية الدولية لكل من النظام العلوي، وحزب الله، وإيران، بسبب جملة أمور منها انفلات الحرب الأهلية في سوريا والتطورات المتعلقة بالمشروع النووي الإيراني.

إن حزب الله تنظيم ذو تركيبة معقدة - من جهة فريق مفوض من إيران، ومن جهة أخرى فريق مستقل يمثل الشيعة في لبنان. فهو في بعض السياقات يبدو كذراع لـ إيران، وفي سياقات أخرى كمساهم كبير ذي مصلحة في لبنان. يمكن أن ينشب صراع بسبب سوء التقدير، أو فشل في الاتصالات الاستراتيجية، أو التصعيد غير المنضبط. كما يمكن أن يحدث صراع مستقبلي في سياقات مختلفة ومتميزة، بحيث لا يمكن تنبؤها بعد - لكن من الضروري تعريفه في الوقت المناسب.

في كل سياق متميز سيستمر الفرقاء في التنافس لتحقيق الأهداف انطلاقاً من ذلك السياق إلى حد كبير بناء على ذلك لا بد من أن تجري ملاءمة كل من التخطيط السياسي والإستراتيجية العسكرية وتخطيط الحملة مع السياق (عوضاً عن اتخاذ قرارات مرتكزة على التحليلات الأولية العامة أو التفعيل التلقائي لخطط معدة مسبقاً).

السياق المعاصر:

السياق المتميز يتغير بشكل مستمر، والتعرف عليه هو من أكثر المهام أهمية عند اندلاع المواجهة. في وقت كتابة هذا المقال هناك ثلاث قضايا تُشكل ديناميكيات مسرح المواجهة بين حزب الله و "إسرائيل"، رغم أنه ليس واضحاً ما إذا كانت ستحدد السياق المتميز للصراع المقبل.

القضية الأولى: بناء حزب الله لمنظومات من الأسلحة الدقيقة التي تمثل مستوى جديداً من التهديد بسبب قدرتها على تعطيل بل وإغلاق بعض النظم المدنية والعسكرية لفترة طويلة من الزمن، والتسبب بخسارة مليارات الدولارات. وتطور "إسرائيل" أنظمتها الدفاعية والهجومية لمواجهة تهديد الأسلحة الفتاكة والدقيقة، ولكن مثل هذا الرد غير محكم، إذ لا تزال نسبة معينة من الصواريخ الدقيقة ستصل إلى أهدافها وهذا ما سيحدث ضرراً غير مسبوق للبنية التحتية الإسرائيلية. (كالإدارة الوطنية للكهرباء وإنتاج الغاز الطبيعي، وكذلك منشآت تحلية مياه البحر التي تؤمن حوالي نصف حاجة إسرائيل من مياه الشرب).

إن عملية نقل الأسلحة الدقيقة إلى حزب الله عن طريق سوريا معقدة عملياً، وقد تمكنت "إسرائيل" - بحسب الإعلام الأجنبي - من فرض قيود على هذه العملية. وفي ظل قواعد اللعبة السائدة تمتنع "إسرائيل" عن الهجوم على لبنان وخصوصاً على منشآت تصنيع الأسلحة الدقيقة كون ذلك يمثل نقضاً لتلك القواعد. وتشكل عمليات التصنيع هذه نقطة ضعف خطيرة تفرضها قواعد اللعبة على "إسرائيل". لذلك ينبغي على "إسرائيل" تحديد خط أحمر متعلق بقدرة حزب الله على حيازة أسلحة دقيقة مع التشديد على منع تصنيعها في لبنان، وأن تكون جاهزة للتصعيد - بمقدار الضرورة - بهدف منع حزب الله من اكتساب مثل هذه القدرات.

بسبب الخصائص الأساسية للبيئة السياسية والعسكرية الحالية، فمن الممكن أن حزب الله وإيران سوف يقبلان بالخط الأحمر الإسرائيلي الجديد بعد عملية تصعيد متبادل لكن قبل أن تصل إلى حالة حرب، ولكن مع ذلك وبسبب الطبيعة الفريدة لتهديد الأسلحة الدقيقة، ينبغي على "إسرائيل" أن تتحضر للتصعيد إلى أبعد مدى وصولاً إلى الحرب ذاتها من أجل التصدي لنمو قدرات حزب الله على مستوى الأسلحة الدقيقة. إن أهمية هذا التهديد يجب تسليط الضوء عليه في المجال العام الإسرائيلي وفي النقاشات مع الحكومات المعنية بهدف شرعنة الخطوات الإسرائيلية الوقائية.

تخلق قدرات حزب الله الحالية بما يخص الأسلحة الدقيقة والمعدلة مستوى جديداً من التهديد، إلى جانب قدرته المبرهنة على شن حملة استنزاف، فهو يستطيع الآن أن يسدد ضربة نوعية عنيفة أيضاً. إن التعامل مع قوة حزب الله النارية العالية الجودة سيمثل السمة الرئيسية في الصراع القادم عبر ثلاث طرق - قبل الحرب (قضية الحرب) أثناء الحرب (كسمة عملائية تعريفية) وبعد الحرب (الهدف الاستراتيجي وكمسألة لتفاهم ما بعد الحرب) - وستعزز الدافع الموجود سلفاً لتقصير الأعمال العدائية قدر الإمكان.

القضية الثانية التي تميز السياق المعاصر هي دخول القوى الإيرانية إلى سوريا. إن نشر إيران لقواتها العسكرية (خصوصاً إمكانية نشر نظم عسكرية عالية الفاعلية في المستقبل مثل أجهزة الدفاع الجوية المتطورة اس 300، صواريخ بر-بحر، والصواريخ البرية، الصواريخ الدقيقة) سيخلق مستوى نوعياً جديداً من التهديد يزيد من عدم التماثل في الاختراق الاستراتيجي والعملائي بين إيران و "إسرائيل". لذلك يجب على "إسرائيل" أن تعين الظروف لتحديد إمكانية الإعلان عن خط أحمر بخصوص تزايد القوة العسكرية الإيرانية في سوريا وأن تكون جاهزة للتقدم في التصعيد إلى أبعد حد لمنع مثل هذا التزايد.

ينبغي على الوجود العسكري الإيراني المتنامي في سوريا أن يحث "إسرائيل" على دراسة المسارح اللبنانية والسورية باعتبارها مسرحاً واحداً. كما سيتعين عليها أن تقرر فيما إذا كانت ستستمر في القبول بالنشاط الإيراني عبر وكلائها وقوتها السرية ثم العمل ضد هؤلاء الوكلاء أو تنتقل للاستهداف المباشر للقوات الإيرانية.

إن زيادة التواجد العسكري لـ إيران وحزب الله في سوريا، بالإضافة إلى انتاج السلاح العالي الدقة في لبنان، يمكن أن تشير إلى بدء عصر جديد من تماسك المحور الذي يتحدى "إسرائيل"، ويمكن أن يظهر كمحاولة من إيران وحزب

الله لخلق معادلة تماثل استراتيجي مع "إسرائيل"، بل ربما أكثر من ذلك كامتلاك القدرة على إلحاق ضرر كبير في النظم العسكرية والمدنية الاسرائيلية الحساسة. في الواقع، من الممكن أن يكون التعليق الجزئي والمؤقت للبرنامج النووي الإيراني حافزاً لما يبدو وكأنه محاولة للتوصل إلى توازن استراتيجي ضد "إسرائيل" في مجالات أخرى، مما قد يدفع نحو ديناميكية تصعيد. هذه العمليات يمكن أن تضع النظام الإقليمي عند تقاطع طرق، وتزيد من احتمال الحرب. إذا تقاعست اسرائيل عن احباط عمليات بناء القوة هذه، يمكن أن تواجه إسرائيل في الصراع القادم سلاح إيراني عالي النوعية على الأرض السورية والأسلحة الدقيقة لحزب الله، وهو ما يمكن ان يكون نقطة تحول في الفرضيات الاساسية للصراع .

القضية الثالثة تتعلق بالتدخل العسكري الروسي في سوريا والعلاقات الروسية المعقدة مع النظام العلوي وحزب الله وإيران. وهذا أمر هام جداً لأن اندلاع أي أعمال عدائية عند الحدود الشمالية يمكن أن تتمدد إلى الأرض السورية وذلك لجملة من الأسباب العملائية والإستراتيجية. على نحو مخالف للقضية اللبنانية، لدى "إسرائيل" القدرة على خلق تهديد حقيقي للنظام العلوي، وإضعاف قدرته الدفاعية بشكل كبير. إن تمدد القتال في وإلى سوريا يمكن أن يصطدم مع محاولات روسيا لترسيخ دورها ونظامها في سوريا. لذلك قد تحاول روسيا أن تحد من حرية الحركة الإسرائيلية السياسية والاستراتيجية وحتى العملائية. كما يمكن لهذا الدور الروسي أن يجبر "إسرائيل" ويدفعها إلى إنجاز أهداف سياسية واستراتيجية باستعمال تطبيقات تصعيدية متدرجة وبطيئة ومحدودة مرفقة بحوار سياسي روسي أميركي.

في حملاتها الست السابقة تصرفت "إسرائيل" على نحو متشابه إلى حد ما وبدرجات متفاوتة من النجاح. وحتى عندما ارتكبت أخطاء كان الثمن مقبولاً ويمكن التعايش معه على المستوى الاستراتيجي. لكن دخول الأسلحة الدقيقة ودخول روسيا يمكن أن يغير بشكل أساسي في سمات الصراع القادم. من الممكن أن لا تسمح "إسرائيل" لنفسها أن تتأخر في اتخاذ القرارات، كما كان الحال في الماضي، لأن ثمن الخطأ سوف يكون أكبر إلى حد بعيد.

الهدف الاستراتيجي السياسي للصراع:

يشكّل تحديد عدو "إسرائيل" القاعدة الأساسية للبنية الاستراتيجية السياسية لسياق الصراع. فالعدو البارز هو حزب الله، لكن "إسرائيل" تستطيع أيضاً أن تنظر إلى الجمهورية اللبنانية كعدو لا سيما أن حزب الله يصبح المساهم الرئيسي في لبنان. كما يمكن أن يكون العدو هو كل المحور الشيعي لا سيما مع توسيع طموحاته لتثبيت نفسه في سوريا.

من الممكن في بعض الظروف تحديد "المرسل إليه" في الصراع والذي ليس هو العدو، خاصة عندما يهدف العمل العسكري للتأثير في عمليات دولية كالتسوية في سوريا أو إعادة إعمار لبنان بعد الحرب. يمكن أن يكون "المرسل إليه" قوة أو عناصر في المجتمع الدولي الذي يؤثر في تشكيل الميدان. ومن البنود المجهولة في المعادلة، على الأقل في

السياق الحالي للعمليات القتالية على الحدود الإسرائيلية الشمالية، الغموض في موقف إدارة ترامب ودرجة قدرة "إسرائيل" على تجاوز القيود التي سوف تحاول روسيا أن تفرضها من خلال تعاونها مع الولايات المتحدة. سوف يكون من الصعب على الجمهورية اللبنانية أن تؤثر على سلوك حزب الله، والمنطق الأساسي لمهاجمة لبنان ينبع من كونه يمثل رصيماً لحزب الله، من أجل تفعيل آليات انهاء الصراع او في محاولة للتأثير في إعادة الإعمار بعد الصراع. لكن لا ينبغي أن يُهاجم لبنان على أمل أن ذلك سيقيد حزب الله. دائماً ما تكون غاية الصراع المسلح سياسية، لكن من الصعب أحياناً إيجاد هدف سياسي له معنى وقابل للتحقق وبشأن مقبول، وهذا هو ما يمنع حالياً من اندلاع الحرب بين "إسرائيل" وحزب الله؟ إن الإرادة الواقعية الرئيسية لـ "إسرائيل" هي ذات طابع سلمي (وعسكري)، المنع والحد من نمو القوة ونشر القوات ومنع الأعمال العدائية التي لا يمكن التسامح معها في الأوقات العادية (أي تلك التي تعيد تشكل قواعد اللعبة).

بالتأكيد، من الممكن فرض هدف القضاء على حزب الله وتغيير الخريطة السياسية اللبنانية الداخلية؛ ولكنه ليس هدفاً واقعياً وكلفته مرتفعة جداً. حتى في نهاية الصراع المكثف والموسع سوف يحافظ الشيعة على خصوصيتهم في لبنان، وسيبقى حزب الله ممثلهم، كما سيحافظ على تنظيمه المسلح والمقاوم وستعيد إيران بناء قوته العسكرية. على الرغم من ذلك، يوجد هدفان إيجابيان قابلان للتحقق: الأول، الفصل بين الممرات الجغرافية بين المنطقة العلوية في سوريا والمنطقة الشيعية في لبنان، بما يقلص حرية الوصول والحركة والعمل بين أطراف المحور. ثانياً، من الممكن استخدام الأدوات السياسية لتفعيل السؤال حول من سيعيد إعادة بناء لبنان بعد الصراع. ولكن المصلحة الإسرائيلية في إعادة بناء لبنان بواسطة لاعب مثل السعودية، إذا وجدت مثل هذه المصلحة، لا تبرر قيام حرب، بل ينبغي أن يكون هذا بمثابة عارض إيجابي للصراع الذي اندلع في سياق مختلف.

إن أغلب أهداف حزب الله الواقعية والمباشرة بشأن "إسرائيل" هي أيضاً سلبية: عرقلة جهود "إسرائيل" في بناء قوتها وإعادة نشر قواتها (فيما يتعلق بـ إيران، منع محاولة "إسرائيل" للحد من نفوذ طهران في المنطقة، وبالتأكيد ردع "إسرائيل" عن مهاجمة إيران، وخاصة في السياق النووي). يسعى حزب الله لتدمير "إسرائيل" أو على الأقل الحصول على مزارع شبعاء، لكن تلك ليست بالأهداف الممكن إنجازها. على مستويات أعمق، المحور الشيعي مهتم في تحديد خط قسمة إسرائيلي - إسلامي ثم قيادة المقاومة (على مستوى الأمة ككل)، لكن هذا الهدف يمكن أن يدفع نحو رغبة فعلية في إطلاق صراع مباشر وشديد فقط في حالات محدودة جداً لدرجة التطرف.

على المستوى الرئيسي، ليس لدى الطرفين سوى رغبات "إيجابية" وحيوية وقابلة للتحقق إلا بشكل تواضع من بعضهما البعض، ولذا ينبغي أن يكون لدى الطرفين علامات استفهام كبيرة حول الدخول في حرب واسعة بلحاظ معدل التكاليف والمكاسب، وهذا عامل ضبط واستقرار مهم جداً.

تحديات الخطة العسكرية:

الاستراتيجية العسكرية وخطة الحملة نفسها ينبغي أن تكونا مستمدتين بوضوح من السياق المتميز الذي ينشأ فيه الصراع، وتحديدًا من هو العدو الذي تريد "إسرائيل" أن تحصل عليه من الصراع، ما هي استراتيجية الخروج المفضلة، وما هو الجهد السياسي المطلوب لموازنة الخيار العسكري. ولكن على افتراض أن الصراع القادم في شمال "إسرائيل" هو ضد حزب الله وسوف يكون في المقام الأول على الأراضي اللبنانية، هناك رابط قوي بين عمق الضرر الذي يقع على حزب الله والثمن العسكري والمدني الذي ستدفعه "إسرائيل" لإيقاع هذا الضرر. بعبارة أخرى، يوجد بعض التلازم بين الثمن والضرر على كلا الطرفين أثناء الصراع بينهما.

نتيجة لذلك، إن جهد "إسرائيل" العسكري الأساسي - في مجال الاستخبارات، وبناء القوة، والتخطيط للحملة - ينبغي أن يهدف لإضعاف هذا الرابط بين عمق الضرر الذي يمكن أن تسببه ل حزب الله والثمن المدني والعسكري الذي ستدفعه "إسرائيل". ينبغي أن يوجه الجهد العسكري نحو تطوير قدرة "إسرائيل" على توجيه ضربات أكثر عمقاً ل حزب الله، مع إمكانية تقليص الثمن لمستوى مقبول بحسب توقعات صناع القرار في "إسرائيل"، وكل ذلك ضمن أقصر فترة زمنية مقبولة. كما ينبغي على الجهد العسكري أن يتناسق مع بناء القدرات النوعية ل حزب الله منذ العام 2006، ابتداءً من قدرته على الاختراقات البرية، والهجوم بطائرات بدون طيار، والصواريخ بعيدة الأمد، والقدرات الصاروخية أرض - جو وأرض - بحر.

إن دراسة المستوى الرئيسي أيضاً تظهر أن توسيع القتال لن يمنح "إسرائيل" أو حزب الله تحقيق أهداف "إيجابية" قيمة كإنجازات سياسية ولا تغيير الواقع بشكل دراماتيكي، لذا من الممكن أن تكون لكلا الطرفين مصالح مشتركة في تخفيض كلفة القتال، وبعدها ستعود إيران لبناء قدرات حزب الله مجدداً. بناء على ذلك، هناك مؤشر ضعيف يؤيد جدوى إطار الصراع الواسع، ولذا من الأفضل الاكتفاء بتحقيق أهداف محدودة بتكاليف وأخطار محدودة.

لقد ضغط الجيش الإسرائيلي وبشكل قوي لفرض نهاية سريعة في معاركة الأخيرة. لذا يجب على القيادة السياسية أن تطالب القيادة العسكرية - حتى قبل اندلاع القتال - بشرح كيف سيؤدي تنفيذ الخطط العسكرية (القصف الناري العنيف أو التقدم البري) إلى خلق وقائع تسمح ل "إسرائيل" بإنهاء الحرب وفق شروطها حتى عندما يريد حزب الله أن يستمر في القتال. كنقطة انطلاق للتحليل من الممكن ل "إسرائيل" أن تستخدم تفوقها الناري لمضاعفة إنجازات سريعة في بداية القتال، حيث تكون الفجوة بين إنجازاتها في الحرب بوجه إنجازات حزب الله في ذروتها. (هذا الافتراض يمكن أن يتغير في حال امتلاك حزب الله أسلحة دقيقة وخاصة إن تمكن في المستقبل من تحقيق تماثل مع القوة النارية الإسرائيلية).

على عكس قوة النيران، يحتاج الهجوم البري (مناورة) إلى وقت كبير، وإن كانت المناورة كبيرة ستكون تكاليفها ومخاطرها كبيرة، وإن كانت مناورة برية صغيرة سيكون أثرها محدوداً إلا إذا كانت موجهة نحو سياقات خاصة مثل منع حزب الله وإيران من تثبيت انفسهم في هضبة الجولان السورية، أو قطع ممرات برية لمحور المقاومة بين لبنان وسوريا.

كنقطة انطلاق أخرى للدراسة، يمكن الافتراض بأن هناك علاقة مباشرة بين مدة الصراع والخسائر المدنية ممرات التي ستدفعها "إسرائيل". وبالتالي عند النظر في تطوير مراحل الحملة المحتملة والقيام بمناورة برية كبيرة يجب على المخطط العسكري إثبات أن الوقت والجهد الإضافية، لها ما يبررها من حيث التكلفة والمنفعة، والسياق المتميز، وتحقيق الهدف الاستراتيجي. في إطار الدروس المستفادة من الحرب اللبنانية الثانية (2006)، كان من الممكن إزالة الكثير من التهديدات لـ "إسرائيل"، وفي وقت كاف بواسطة كمية من الصواريخ القصيرة وهجوم بري منظم على الجنوب اللبناني. لكن منذ العام 2006 تغيرت طبيعة التهديد، ولم يعد يستطيع الهجوم البري لعام 2006 أن يحقق نفس المنافع اليوم - على الأقل على مستوى إزالة التهديد. لذلك يجب تحديد هدف الهجوم البري بطريقة واضحة والأخذ بالحسبان السياق المتميز للصراع القادم.

يجب أن تتضمن الخطة العسكرية عدداً من نقاط الخروج الممكنة التي سوف تسمح بدراسة خيار إنهاء الصراع حين يتم تحقيق الأهداف المرجوة دون الحاجة للاستمرار في المراحل التالية للخطة. من المهم الاستطلاع في وقت دقيق حول ما إذا كان كل من "إسرائيل" وحزب الله لديهما أم لا مصلحة مشتركة في ضبط شدة الصراع وعدم الإنجرار إلى حرب شاملة. وفقاً لذلك، من المهم مراقبة سلوك حزب الله، وإطار حملته وتصريحاته. ويجب أن تتضمن الخطة العسكرية أيضاً خيار الأعمال العدائية المتبادلة - المحدودة في الوقت والشدة، مع نوافذ من الوقت لتقصي هذا الخيار.

آليات إنهاء الصراع:

الرجبة في تقصير مدة الصراع، والافتراض أن الحد الأقصى من الإنجاز عبر القوة النارية قد تم تحقيقه بالفعل في الأيام القليلة الأولى (وهو افتراض قد يتغير في المستقبل)، وفرضية أن الصراع سوف يهدف إلى تحقيق قرار عسكري، والوقت اللازم لتشغيل آليات الإنهاء يعني أن آليات الإنهاء، يجب أن توضع موضع التنفيذ بمجرد تحقيق الهدف الاستراتيجي الرئيسي. هذا يحصل أحياناً في مراحل مبكرة من الصراع حتى لو لم تكن هناك صورة نصر لعرضه أمام الجمهور في "إسرائيل". إن إمكانية نشوب صراع في شمال "إسرائيل" على عدة جبهات وأيضاً سوريا في يجب أن تعطي المجال لظهور آليات إضافية لإنهاء الصراع بما فيها تلك التي يمكن تفعيلها في وقت مبكر وسريع. إن تحديد آلية إنهاء الخدمة ذات الصلة والأكثر فعالية في النزاع يجب أن يتم في وقت مبكر من المناقشة بين المستويات السياسية والعسكرية، قبل بدء القتال، وعلى الأقل، عند وقوع المعارك. في عدة حالات يجب على "إسرائيل" أن تبذل ما في وسعها من أجل إنهاء الصراع بما لا يتضمن اتفاقيات مكتوبة وذلك لتوفير الوقت دون قتال إضافي، وأيضاً بسبب منافع العملية الطفيفة (مثل قرار مجلس الأمن 1701، الذي أنهى حرب لبنان الثانية، ولم يجر تطبيقه)

إعداد الرواية مسبقاً: وجهات نظر عسكرية، وسياسية، وعمامة:

جزء كبير من الشعور بالفرصة الضائعة التي رافقت حملات الجيش الإسرائيلي الأخيرة مستمدة من التناقض بين رسائل القيادات السياسية والعسكرية وأفعالها. في بعض الحالات على الأقل تم النظر إلى الأفعال الصحيحة على أنها غير صحيحة أو غير ناجحة لأن وصف "إسرائيل" لم يكن ملائماً مع نشاطاتها. سيعتبر الصراع المقبل نجاحاً إذا حققت "إسرائيل" أهدافها الاستراتيجية في سياق متميز. البيانات الأساسية توفر أساساً لتقييم ما إذا كان الصراع سوف يعتبر نجاحاً إذا تمكنت "إسرائيل" من وقف عمليات معينة لبناء قوة حزب الله؛ وبعض محاولات إيران لاختراق الساحة كما أوضحنا أعلاه؛ إذا كسبت "إسرائيل" الشرعية لجهود ما بعد الصراع الهادفة لمنع نمو قوة حزب الله؛ إذا تم تقييد حرية العمل والوصول بين أطراف المحور الإيراني؛ وإذا أستبعدت إيران من إعادة بناء لبنان؛ وإذا زادت "إسرائيل" من قوة ردعها وتمكنت من تأجيل الصراع التالي إلى أبعد مدى. كما يمكن إعلان الانتصار إذا استطاعت "إسرائيل" تحقيق النجاح في القتال مبكراً مع إيقاع ضرر معتبر بحزب الله في مقابل ضرر محدود يمكن التعايش معه في الجانب الإسرائيلي، وبدون التسبب في الاحتكاك مع روسيا.

مع ذلك، من المحتمل أن لا تنتهي الجولة التالية للقتال "بكياسة". وليس بالضرورة أن تكون "إسرائيل" صاحبة الطلقة الأخيرة. ولن يستسلم الحزب وسيستمر في بناء قدراته وترويج روايته للنصر. ولخلق الانسجام في الجانب الإسرائيلي، لا بد لمثل هذه الرواية أن تقدم مسبقاً للمجال السياسي والعسكري والعام في إسرائيل.

تفكير جديد عن الأمن القومي الإسرائيلي في بيئة اقليمية متغيرة⁵

ندوة مع يائير غولان نائب رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي، معهد واشنطن، أيلول 2017⁶

طلب مني وزير الدفاع أن أضع السياسة الدفاعية لـ "إسرائيل" بعد أن أُنهيت مهمتي الأخيرة كنائب رئيس الأركان. لذا أنا هنا اليوم لأناقش معكم هذه المسألة التي يستحيل التعامل معها دون ذكر مسألتين آخريتين وهما الرؤية والقيم الجوهرية لـ "إسرائيل"، والمسألة الأخرى والأكبر هي السياسة الدفاعية أي الجزء العسكري من سياسة الأمن القومي.

إنّ إعلان الاستقلال (وثيقة الاستقلال وإعلان قيام دولة "إسرائيل") هو المصدر الأساسي للرؤية الإسرائيلية، وذلك نظراً لعدم امتلاكنا دستوراً، يحوي خمس أسس: أولاً تُعتبر "إسرائيل" موطناً لليهود. ثانياً "إسرائيل" دولة يهودية ديمقراطية ومصطلح "ديموقراطية" لم يرد حرفياً بل ورد "دولة الحرية، والعدالة، والمساواة". أما البند الثالث فهو الحفاظ على حرية الدين والدخول إلى الأماكن المقدسة في "إسرائيل". هذه البنود الثلاث المذكورة هي بنود تحت سيطرتنا أما البندين الآخرين فمعتدين. يقضي البند الرابع باعتبار "إسرائيل" عضواً مقبولاً في المنطقة وتساهم في ازدهار المنطقة ورفاهها وهو أمرٌ نعجز عن الحصول عليه بمفردنا. أما البند الخامس والأخير أن تكون "إسرائيل" عضواً مرحباً به في المجتمع الدولي.

هذه البنود غير كافية فقد اعتاد ديفيد بن غوريون أن يقول بأن هناك بندين يجب إضافتهما، الأول: يجب على "إسرائيل" أن تحافظ على تفوقها الثقافي والأخلاقي وأن تتم ذلك بأن تكون "إسرائيل" "نوراً للوثنيين ومجتمعاً نموذجياً". وأضاف مؤخراً رئيسنا الحالي ريفلين مسألة أخرى وهي مسألة القبائل الأربعة. يظن ريفلين أن الحديث عن "إسرائيل" أنها بلد إلى زوال بات أمراً غير مقبول. واعتبر ريفلين بأن القبائل الأربع الأساسية هي: القبيلة العلمانية، القبيلة الوطنية الدينية، القبيلة الارثوذكسية المتدينة، والقبيلة العربية. وأشار إلى وجوب التعاون بين هذه "القبائل" على الرغم من الاختلافات بينها وإلى ضرورة مشاركتها القيم نفسها والعمل على تقويتها.

⁵ ترجمة فاطمة عياش، متدرجة في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

⁶ Maj. Gen. Yair Golan, New Thinking about Israeli National Security in a Changing Regional Environment, Lecture The

Washington Institute for Near East Policy, September 7, 2017.

لنتقل الآن إلى سياسة الأمن القومي التي يُعد الأب المؤسس ديفيد بن غوريون أول من وضعها وذكر أربعة أمور أساسية. أولها التماسك الاجتماعي الذي يبدو واضحاً سبب أهميته. ثانياً تنمية اقتصاد نزيه. أما المسألة الثالثة فتتمحور حول التحالفات الاستراتيجية والشؤون الخارجية، والمسألة الرابعة فهي حول امتلاك قوة عسكرية.

بالعودة إلى الحقبة التاريخية بين عام 1948 وعام 1956 كانت "إسرائيل" عبارة عن مستوطنات في معظمها على الحدود وكانت "إسرائيل" دولة فقيرة في وقتها. لم يعد لهاتين المسألتين أهمية بعد الآن لأن نسبة اليهود في "إسرائيل" أصبحت 50% في الوقت التي كانت 15% في عام 1948. لم تعد مسألة الاستيطان مرتبطة بالأمن القومي لذا لدينا أمران بديلان: أولاً الحكم، أي قدرة الهيئات الرسمية في الحكومة الإسرائيلية على الحكم لأنه في وقتنا الحاضر يجب العمل مع المواطنين وخلق حيز من التعاون والعلاقات المشتركة للحصول على نتيجة أفضل.

ثانياً ما أسميه بناء الشعب وبناء الدولة. بناء الشعب لأن الأفضلية الأساسية لـ "إسرائيل" على مر التاريخ هي الأفضلية البشرية وليس الموارد الطبيعية والثروة والمال. وبناء الدولة فلأن "إسرائيل" من أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان في العالم. "إسرائيل" هي الرقم 32 على اللائحة ولكن إذا استبعدنا بعض الدول الثانوية من الترتيب فسنصبح الرقم 13. وإذا حسبنا بأن صحراء النقب تشكل ثلثي مساحة "إسرائيل" فيصبح معظم السكان في شمال بحر السبع. يجدر بنا أن نبنى البلد معاً رغم الحدود المتواجدة بين "إسرائيل" وفلسطين وبين مجتمعيهما لأن عدد السكان في الأراضي ما بين البحر والنهر أصبح كثيفاً بحيث أن عدد اليهود بلغ حوالي 6.5 مليون يهودي وعدد العرب حوالي 5.5 إلى 6 مليون.

سأقسّم موضوع السياسة الدفاعية وهي الجانب العسكري الدفاعي من سياسة الأمن القومي إلى أربعة أقسام. أولاً السياسة العملائية لـ "إسرائيل" والتي تشرح العلاقات، الوحشية أحياناً، بين "إسرائيل" وأعدائها. فما العمل مع هذه العلاقات وما هي نتائجها؟ ثانياً وهو العنصر الأساسي لوجود "إسرائيل" الذي لا نستطيع تجاهله أي استعداد وجاهزية "جيش الدفاع الإسرائيلي". وثالثاً موضوع بناء القوة العسكرية لـ "إسرائيل". ورابعاً وأخيراً حول القيادة وجهاز الدفاع.

سأعرفكم في بادئ الأمر على ماهية العلاقة التي قد نكونها مع الأعداء وليس الأصدقاء. علينا أن نعرف عنهم وعن خططهم وعن ثقافتهم وعن ما يمتلكون، وتفعيل كل مستويات الاستخبار عنهم. أما المسألة الثانية فهي مواجهتهم

وحماية أنفسنا من نواياهم السيئة تجاهنا ومن استعداداتهم لمواجهةنا. ثالثاً موضوع الوقاية والتأثير وهو نوع من الاستعمال الناعم للقوة، ورابعاً محاربتهم.

كل ما ذكر آنفاً يظهر كافة احتمالات العلاقات العدائية مع الأعداء. أما نتائج ذلك فهي ثلاث وأهمها الردع الذي لا يكلف كثيراً وبالتالي نستطيع إنفاق المال على أمور أفضل كبناء الدولة. ولكن عندما ينهار الردع وتكون "إسرائيل" في وضع يحتم عليها مواجهة الأعداء فإننا سنتبع سياسة الاستنزاف بتجريدهم من قوتهم خطوة بخطوة وعلى مهل، وهذا ما فهمته من الحرب الأخيرة على غزة. حينها دعانا وزير الدفاع إيهود باراك نحن الجنرالات في "جيش الدفاع الإسرائيلي" لشرح خطتنا. فشرحنا خطتنا التي تقضي بالتوغل في قطاع غزة وإخضاع حماس، فغضب ورفض موضحاً عدم نيته إنفاق هذا القدر من الموارد على حماس وهو على حق لأننا لا نستطيع أن نضع أمام قيادتنا خياراً واحداً للتعامل مع الأعداء بل يجب أن نستشيرهم حول حجم الإنفاق الذي وضعوه وحول توقعاتهم والوقت الذي يتطلبه الموضوع. باختصار فإنّ جلّ ما يفكر به صانعو القرار هو الوقت والإنفاق والمكاسب.

أما الخيار الثالث التقليدي فهو هزيمة العدو، إذ أحياناً لا بد من هذا الخيار. إن نظرنا إلى الخطر الذي يفرضه "الهلل الايراني"، أي حزب الله والمليشيات الشيعية في سوريا وإيران وحتى الحوثيين في اليمن، ففي حال استخدم هؤلاء كل قدراتهم ضد "إسرائيل" فإن الخيار الأوحده "جيش الدفاع الإسرائيلي" هو القضاء عليهم. وهذا متعلق بمستوى التهديد المفروض على البنى التحتية الإسرائيلية أو مراكز التجمعات الإسرائيلية.

أما بخصوص جهوزية الجيش الإسرائيلي فبتنا مصممين على عدم الحاق الضرر بهذه الجهوزية بعد الآن وهذا درسٌ تعلمناه من حرب لبنان الثانية ومن آخر عملية في غزة عام 2014. تكمن المشكلة الرئيسية والتي اعتقد أنها نفسها في الولايات المتحدة في القوات البرية (المشاة) لأن ساحة المعركة المستقبلية ستكون أكثر تعقيداً من تلك التي شهدناها في السنوات الثلاثين الماضية. بل ستكون أكثر فتكاً من تجاربنا الأخيرة في لبنان وقطاع غزة لأنها ستكون داخل مناطق مأهولة وتحت الأرض وفيها استخدامات واسعة للطائرات بدون طيار ولانترنت. لذا نحن بحاجة إلى مستوى عالٍ من الاحترافية عند القتال في هذه الأراضي لأن كل غرفة وكل مبنى سيعتبر ساحة معركة. لذا يتحتم على القائد أن يكون قائد سرية وفصيل ومجموعة. ويجب تدريب الشباب قليلي الخبرة للاستعداد لمثل هذه المواجهات.

المسألة الثالثة حول بناء القوة. تواجه "إسرائيل" تحدياً صعباً وفريداً من نوعه لذا تحتاج إلى ثلاثة جيوش. الأول من أجل قمع أي ثورة فلسطينية والثاني لمواجهة أعدائنا على الحدود أي حزب الله وغيره من الميليشيات الشيعية وحركة حماس. أما الجيش الثالث والجديد فهو للحرب ضد إيران والتي علينا أن نستعد لها لأننا لا نملك قوات منقولة كما قوات البحرية الأميركية، وإنشاء هكذا قوات أمر مكلف فما الحل؟ هذا سؤال سأجيب عنه في الورقة التي أعدها وهو أمر سري.

أما الركيزة الرابعة فهي القيادة الدفاعية، وهنا ينبغي الإشارة لعدة أمور. أولاً، إن دور جيش الدفاع الإسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي أكبر من دور أي جيش في الغرب. في "إسرائيل"، الجيش هو نظام تعليمي هائل. فنظام التجنيد الإلزامي هو آخر فرصة لدولة "إسرائيل" لتعليم شبابها. وبالتالي الخلافات الواقعة داخل المجتمع الإسرائيلي تتسرب إلى الجهاز العسكري، والتعامل مع هذا الأمر مسألة شديدة التعقيد. كما إن مسألة تدريب الشباب للوصول بهم إلى مستوى الاحتراف والمهارة أمر معقد لأن جيش الدفاع الإسرائيلي يعيد الآف الجنود المدربين إلى منازلهم كل أربعة شهور ويدرب الآف القادمين الجدد. فالحفاظ على المستوى المطلوب من الحرفية داخل "إسرائيل" مهمة معقدة.

الخبر السيء أن الفترة الواعدة لـ "إسرائيل" انتهت، لقد مر زمن طويل ونحن نخوض حروباً بسيطة ضد عدو ضعيف وفقير، ولكنني أقرّ بأن العدو الذي كان ضعيفاً في السابق لم يعد كذلك. الخبر الجيد وبلحاظ الفوضى التي تجتاح المنطقة فإني أعتقد بأننا نزداد قوة ومقدرة وتطوراً واستعداداً لمواجهة المستقبل.

وفي إطار الأسئلة التي طرحها الحضور، قدم غولان جملة أفكار نوجزها كالآتي:

بخصوص إيران: يفكر الإيرانيون بطريقة إمبراطورية ولقد لاحظت أثناء متابعتي لفكرهم لسنوات عدة أنهم يفكرون على صعيد العالم وبإطار زمني كبير. فقد أسسوا في تاريخهم ثلاثة إمبراطوريات فلما لا يكون لديهم الرابعة؟ ولقد نشروا الرعب في العالم فلم لا يكون هناك خلايا إرهابية إيرانية في جنوب أميركا؟ ولما تحاول إيران قتل السفير السعودي في أميركا؟ السبب هو تفكيرهم على صعيد العالم ومن نظرة تاريخية. يعتقد الإيرانيون بضرورة تخصيص مكان ملائم لهم في العالم الجديد وهو أن يكونوا القوة المسيطرة في الشرق الأوسط. لا تمنع إيران التي تعتبر نفسها أهم من العرب بالتعامل مع السنة ولكنها تفضّل أن يكون لديها وكلاء شيعة في أنحاء العالم العربي.

أما هل نستطيع تحقيق نصر حاسم ضد إيران؟ لوحدنا لا. ولذا افترض بأن التعاون بين "إسرائيل" وأميركا أصبح مهماً أكثر من أي وقت مضى بالأخص بعد انتشار التهديدات في العالم بسهولة عن طريق الانترنت والخلايا الإرهابية وتدفق اللاجئين حول العالم. التهديد الذي تشكله داعش لا يقارن بالتهديد الإيراني لأننا اعتدنا قتال إرهاب مماثل للإرهاب داعش. بالمنظور الإسرائيلي نرى أن إيران تشكل تهديداً أكثر من داعش لأن الإيرانيين متطورين ومتحضرين أكثر ولديهم مرافق أكاديمية وصناعات جميلة وعلماء والعديد من الشباب الموهوبين فهم بالتالي مشابهيون لنا وهذا ما يزيد من خطورتهم ومن صعوبة قدرتنا على مجابتهم لوحدنا. إيران بلد ذكي يعرف كيفية الانفاق بأقل بقدر ممكن، وإذا توجب عليهم الإنفاق فإنهم يفضلون بذل المال وليس الدماء. وعندما يُفرض عليهم بذل الدماء فهم يفضلون بذل القليل وإحالة الباقي لوكلائهم، وعند اضطرارهم للتدخل ودعم وكلائهم يكون ذلك من خلال الخبرات القيادية وليس المقاتلين. وهذا أسلوب عمل ذكي ومعقد وخطير.

اسمحوا لي أن أروي لكم قصة حقيقية حدثت منذ حوالي السنة والنصف. أُتيحت لي فرصة اللقاء بنائب القائد الأعلى للحلف الأوروبي الجنرال أدريان برادشو وبدأت أخبره بقصتي المعروفة حول التهديد الإيراني، فقاطعتني بعد 10 دقائق من إصغائه لي مستفسراً: "لماذا تعتقد بأن إيران تم أحداً في أوروبا؟" إيران ليست المشكلة بل الحل لأننا بحاجة إلى الاستقرار في المنطقة. ولكن "إسرائيل" لا تفكر على هذا النحو للأسباب المعروفة التي ذكرتها سابقاً ولهذا السبب حاولت أن أشرح لنظرائنا الأميركيين مراراً وتكراراً سبب اختلاف نظرتنا للمشكلة مع إيران عن النظرة الأوروبية.

بخصوص الحاجة للشراكة مع أميركا: نحن نعيش في عالم لا نستطيع فيه العمل وحدنا وذلك ليس لأننا لا نملك قوات منقولة وحسب بل أيضاً بسبب البعد التكنولوجي في الحرب القادمة. ونحن بحاجة إلى العلاقة الجيدة مع أميركا من أجل أن نكون فاعلين في أمور التكنولوجيا، وأيضاً من أجل مسألة الشرعية والقوة الناعمة التي لا نستطيع المحاربة دونها، ولأن "إسرائيل" بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي من أجل ذلك. تتمتع "إسرائيل" اليوم بمستوى لا يضاهي في مكافحة الإرهاب حول العالم. ففي حين أننا قادرون أن نحقق نصراً حاسماً ضد حزب الله وأي طرف شيوعي في سوريا دون الحاجة إلى أي جندي أميركي، إلا أننا عاجزون عن تحقيق ذلك بمواجهة إيران بمفردنا. نعم قادرون على التأثير عليهم وهم كذلك ولكن هذا مجرد استنزاف وليس نصراً حاسماً ولذا علينا أن نعرف حدودنا.

بخصوص الأكراد: أعجبتني فكرة دولة كردستان المستقلة وإنني في الأساس معجب بالشعب الكردي الذي حظينا بتعاون جيد معه منذ أوائل الستينيات. ويعدّ ظهور هذا الكيان الكردي المستقل من أبرز التطورات في الشرق الأوسط وهذا رأيي الشخصي أي أنني لا أمثل "إسرائيل" بصفة رسمية هنا. الأكراد معتدلون بطبيعتهم ويؤثرون إيجاباً بمن حولهم وأنا لا أعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية. وتظهر متانة واستقرار وتماسك هذه الفئة الكردية في خضمّ الأزمة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وبالنظر لوجود إيران في الشرق والأوضاع في المنطقة، فإن قيام كيان كردي مستقل و متماسك ومستقر ليس فكرة سيئة أبداً.

بخصوص روسيا: بالرغم من تضارب مصالحنا مع مصالح روسيا ولكنني لا أستطيع وصف النفوذ والتأثير الروسي بالسليبي. لدينا علاقات عملية مع الروس فقد التقيت بهم في عدة نقاشات بنّاءة. لذا ينبغي التعايش مع هذه المصالح المشتركة وإيجاد قواسم مشتركة. لا أعتقد بأن الروس يؤيدون الإيديولوجية الإيرانية ولكنهم يستغلون النفوذ الإيراني لمصلحتهم وفي حال تضاربت مصالحهم مع المصالح الإيرانية فإن الرد سيكون قاسياً وسيزيد من تعقيد الوضع.

المرحلة الانتقالية في السعودية بين الدفاع والهجوم⁷

كارن هاوس، أوراق مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية، تموز 2017⁸

تواجه المملكة العربية السعودية صراعاً كبيراً في سعيها للتخلي عن الاعتماد على الثروة النفطية. وقد وضعت الحكومة السعودية خطة تحوّل تسمى " رؤية 2030"، التي اعتبر ولي العهد محمد بن سلمان أن السعودية ستكون من خلالها بلداً قوياً ومزدهراً وستبنى على أساس مبادئ الإسلام بالطريقة المعتدلة. ويتطلب نجاح رؤية 2030 تقليص القيود الدينية المحافظة، التي يقف السعوديون المحافظون عائقاً في وجهها، وبالتالي سيفرضون هذا التحول ويُخلّون بالاستقرار في البلد الذي يُعدُّ أهمّ نقطة استراتيجية في الخليج.

قام النظام السعودي بإطلاق مشروع رؤية 2030 بإحكام خوفاً من استمرار انخفاض العوائد النفطية التي بدأت عام 2014، والتي ستؤدي إلى انخفاض كبير في سُبل العيش للسعوديين الذين قد يزعزعون النظام الملكي القائم. وحتى الآن لم يُطلب من السعوديين سوى أن يقتصدوا بالاستهلاك قليلاً في حين يسعى النظام إلى أن يجعل المواطنين يعتمدون على أنفسهم بدلاً من الاعتماد على الإعانات الحكومية الأمر الذي زاد من شكاوى المواطنين. وتسببت الإجراءات التقشفية الأخيرة باحتجاجات المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي. ومع دخول الخطة سنتها الثانية فلا نستطيع أن ننكر أن معظم التغيير الحاصل هو تغيير اجتماعي لا اقتصادي ولا سياسي.

لقد سعت الحكومة إلى صرف انتباه السعوديين عن آلام التغيير وذلك عن طريق افتتاح تشكيلة من الأحداث الترفيهية التي كانت محظورة في السابق (كالحفلات الموسيقية، ومباريات المصارعة...). كما صدر مرسوم ملكي يمنع الشرطة الدينية (رجال الهيئة) من إلقاء القبض على المواطنين بسبب القيود الوهابية.

ومع مرور الذكرى السنوية الأولى لمشروع رؤية 2030 برز موضوعان كبيران مهمان للنقاش في المملكة. الموضوع الأول هو التساؤل ما إذا كانت الحكومة ستملك الشجاعة للتمسك بخطتها الإصلاحية عندما تشتد صعوبة الأمور. والموضوع الثاني هو التساؤل إذا ما كان محمد بن سلمان قادراً على الحفاظ على السلطة وبالتالي قدرته أيضاً على تسيير خطته الإصلاحية بعد موت والده. يعارض بعض الأمراء طموح محمد بن سلمان في جدول أعماله للخطط الإصلاحية ولمعاملته القاسية لولي العهد محمد بن نايف الذي تولّى دحض التهديدات الإرهابية في المملكة في حين تولّى محمد بن سلمان إدارة الاقتصاد والدفاع وشركة أرامكو.

⁷ إعداد وترجمة فاطمة عياش، متدرجة في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

⁸ Karen Elliott House, Saudi Arabia in Transition From Defense to Offense, But How to Score? Belfer Center Paper, July 2017

تناقش هذه الورقة فرضية وجود فرصة حقيقية لإعادة بناء الاقتصاد السعودي في العقد المقبل. أثناء حكم الملك عبدالله بلغت عائدات الحكومة أكثر من 300 مليار \$ في السنة من عام 2005 وحتى عام 2015 لتسقط في 2015 إلى نصف القيمة. وفي هذه الفترة أنفق الملك عبدالله على التعليم والصحة وتوفير الحد الأدنى من الأجور لمساعدة الفقراء بالإضافة إلى بناء العشرات من المشاريع الكبرى. وبعد سنة من الجهود الإصلاحية توقف النمو الاقتصادي وكان من المتوقع انخفاض النمو من 1.4% إلى 0.1% عام 2016. ويعيش الشباب السعوديون في ظروف صعبة مقارنة بالأوضاع التي عرفوها في السابق إذ أصبحت نسبة البطالة 40%.

يحاول محمد بن سلمان من خلال رؤية 2030 خلق سمعة على أنه ذكي وقوي وجريء لدرجة المخاطرة. وخلال عام على البدء بالعمل وعد بأنه سيقوم بتغيير ثوري وذلك بجعل السعوديين يعتمدون على أنفسهم وبالسماع بالترفيه ويجعل الاقتصاد السعودي مستقلاً عن النفط. يقول محمد بن سلمان "إن أساس النجاح السعودي هو الاعتدال والتسامح، والامتياز، والانضباط والمساواة والشفافية". ولعل أكثر ما يدهش هو وعده بمخصخصة شركة النفط السعودية أرامكو جوهره السعودية التي تعتبر إرث الشعب. وقد أوضح بأن كل شيء قابل للتغيير وذلك بوعدة بعرض 5% من أرامكو للبيع للمستثمرين من كافة أنحاء العالم.

في بداية الأمر أعجب الشباب السعوديون بوعود الأمير في تعزيز الاقتصاد في المملكة إلا أن الأمر انعكس سلباً بعد تجميد النظام لمليارات الدولارات في العقود الحكومية وبدء الشركات بصرف موظفيها نتيجة لذلك. ثم بدأت الحكومة بتخفيض الرواتب والإعانات لموظفي الدولة بنسبة 30% وتخفيض الإعانات على المياه والكهرباء والطاقة التي تساعد في سد احتياجات الأسر. ومما زاد الطين بلةً اتهام موظفي الدولة بأنهم يعملون ساعة واحدة في اليوم من قبل رئيس مجلس الخدمة المدنية السعودية. وقد أدى ذلك إلى تحوّل الحماس للإصلاح إلى غضب. ويوضح أحد المنتقدين المحافظين أن الشعب لا يكثرث للسياسة أو لحقوق الانسان بل يهمله المال وأن الشعب مستعد للثورة ضد الحكومة في حال ساءت الأوضاع.

مع دخول "رؤية 2030" عامها الثاني ازدادت الضغوطات الشعبية على الحكومة لرغبتها برؤية نجاحات خطتها الإصلاحية. وقام بعض السعوديين الأغنياء بتهريب أموالهم إلى الخارج وبالتالي عدم توفير المساعدة في تطوير القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى انخفاض احتياطي النقد الأجنبي الذي كان يسدُّ جزءاً من العجز في الميزانية. ويحاول النظام إلقاء الشعب عن الأخبار الاقتصادية السيئة عبر مزيد من التحرر الاجتماعي الذي أثار سخرية الشعب المنقسم إلى قسمين: القسم الأول المقيّد بالعقيدة الدينية والقسم الثاني المتحرر الذي كان يخفي تحرره خوفاً من نبد الشعب له.

وقد أدرك محمد بن سلمان أنه يتوجب عليه تغيير عقلية المواطنين لتغيير اقتصاد المملكة. وفي هذه الأيام بدأت ظاهرة التحرر بالشيوع فبدأت النساء يلبسن عباءات ملونة وضيقة وبتنّ يظهرن وجوههنّ وجزءاً من شعرهنّ وقد

اعتُبرَ هذا الأمر شجاعةً في مجتمع كان مليئاً بالشرطة الدينية التي تنجّ النساء السافرات في السجن، كما زاد الاختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة التي تجتذب أعداداً متزايدة. حتى أن المحافظين السعوديين انحازوا قليلاً إلى هذه الظاهرة حيث احتفل أحد الشيوخ بعيد ميلاد ابنه وقد زيّن قالب الحلوى بصورة ميكي ماوس. هذه الاحتفالات والصور كانت أموراً منافية للعادات الوهابية ولطالما اعتبرت تقليداً للغرب.

كان الدور المتنامي للمرأة في الاقتصاد السعودي من أبرز التغييرات حيث استلمت النساء مناصب إدارية كإدارة مصرف وغيرها من المناصب. ومن أكثر المناصب إدهاشاً تعيين امرأة لإدارة الرياضة التي كانت تعتبر عملاً محرّماً واتباعاً لخطوات الشيطان. وتسعى الأميرة ربما بنت بندر رئيسة شؤون المرأة في الهيئة العامة للرياضة إلى الإسراع في إتاحة المنشآت الرياضية للنساء السعوديات، وتركز على أن يتقبل الناس هذه الأمور على أنها طبيعية. وتُعدُّ زيادة نسبة النساء العاملات من 22% إلى 30% من أسهل وأهم الأهداف المطروحة في رؤية 2030. إذ إن غالبية المتخرجين في السعودية من النساء، وثمة إجماع على أنّ النساء أكثر ثقافة وأكثر إنتاجية من الرجال.

يعتقد البعض أن ولي العهد يهدف إلى خلق حماسة لدى الشباب ولذا يسعى إلى تشجيع العلماء المسلمين المعتدلين وتقليص تأثير الإسلام المحافظ الذي لعب دوراً في الحفاظ على المجتمع السعودي في ظل آل سعود. وقد أطلق خطته لتجديد المجتمع والاقتصاد السعودي متغاضياً عن انتقادات العائلة والمحافظين وغيرهم.

لقد قامت المملكة بتخفيض العجز في الموازنة في الربع الأول من عام 2017 وزادت الإيرادات غير النفطية بنسبة 1.3% وانخفض الإنفاق بنسبة 2.5%. هذه الاحصاءات تؤكد استمرارية الحكومة في خطواتها بحذر على الرغم من طموحها في الإصلاح. ويرى أحد رجال الأعمال أن التغيير الحقيقي يتطلب من الحكومة مكافحة الفساد واسترداد الممتلكات العامة التي استولى الأمراء عليها، بالإضافة إلى الإصلاح على المستوى التعليمي الذي ما زال ينشر كره الوهابيين لليهود والمسيحيين والمسلمين الشيعة.

يقسم رئيس قسم التجارة في الرياض وعميد رجال الأعمال السعوديين المجتمع إلى ثلاث مجموعات: المتشائمون والواقعيون والمتفائلون. فالمتشائمون هم المعتادون على الثراء من الصفقات العقارية أو عمولات التوكيل وهم يرون هذا المال السهل الحصول عليه معرضاً للخطر من قبل الطروحات الإصلاحية. أما الواقعيون فهم المصرفيون والصناعيون الذين يترقبون ما إذا كانت الحكومة ستلتزم بخطتها الإصلاحية أم لا. ويقول عميد رجال الأعمال أنه متفائل وبنق بجدية الحكومة.

في الوقت الحالي تسعى الحكومة إلى الحفاظ على مالية الدولة قدر الإمكان وذلك عبر الطلب من الشركات التي تتلقّى عقوداً حكومية أن تشتري مستلزماتها من السوق المحلي وهو الذي يُعين الاقتصاد الوطني عبر مشاركة العمالة السعودية والبضائع والخدمات والأصول والتكنولوجيا. وتستورد السعودية كل ما تستهلكه عدا النفط والغاز لذا

وضعت الرياض خطة تصنيع قطع غيار وآليات مصفحة وذخائر أساسية للمملكة الا أن كلفة الأدوات ستكون أعلى من كلفة الإنتاج. أما على الصعيد السياحي فتستقطب المملكة 1.5 مليون شخص لموسم الحج و200 مليون للعمرة لذا فإن وضع خطة لتوسيع السياحة والترفيه في المملكة سيجذب ما يقارب 20 مليار \$ للخزينة العامة.

من الواضح جداً أن كل الوعود المتعلقة بالتغيير تتطلب وقتاً واستثماراً أكثر حتى تؤثر على الاقتصاد السعودي. وقد أُثيرَ غضبُ رجال الأعمال لأنهم لاحظوا انخفاض الطلب بعدما جمّدت الحكومة عقوداً كثيرة، وانكمش الاستهلاك بعد خفض الرواتب والإعانات. لذا قام محمد بن سلمان برفع الرواتب والإعانات إلى ما كانت عليه سابقاً شارحاً أن هذا الأمر سيؤدي إلى عجز أكبر في الميزانية إلا أنه نبه بأنه سيعيد خفض الرواتب والإعانات وأنه سيتطرق إلى إجراءات تقشفية في حال اضطرت الدولة لسد العجز. كما وعد أيضاً بزيادة عدد مالكي المنازل بنسبة 5% خلال الفترة الممتدة إلى عام 2020.

أسس النظام السعودي برنامجاً يدعى بوابة حساب المواطن الموحد والذي يهدف إلى حماية المواطنين محدودودي أو متوسطي الدخل من آثار برامج الإصلاح الاقتصادي. ويعتقد ولي العهد أنه إذا استحق حوالي 10 ملايين مواطن دفعات شهرية لتسديد التكاليف المرتفعة للمياه والطاقة والكهرباء فلربما حدّوا من الاستهلاك والاستفادة من المال المتبقي لديهم، إذ إن التقشّف قد يولّد بعض المبادرات الفردية إذا كان السعوديون في طريقهم إلى الاعتماد على الذات كما يطمح ولي العهد.

يسعى ولي العهد إلى تحويل قيمة شركة أرامكو إلى نقد وإلى استثمار العائدات لإنتاج كم هائل من الإيرادات لتمويل مستقبل. ويرد محمد بن سلمان على منتقديه بأن بيع 5% من أرامكو سيساهم في تطوير الحكومة بشكل أسرع لكافة القطاعات الاقتصادية وكل هذا سيحصل وستبقى أرامكو ملكاً للمملكة العربية السعودية. بعيداً عن هذه التحديات السياسية فإن المستثمرين لن يستطيعوا أن يحكموا على قيمة أرامكو المعروضة لهم ما لم تقدّم المملكة قيمة احتياطي النفط في أرامكو ونسبة الإنتاج وكيفية فرض الضرائب على الإنتاج، ولذلك وعد وزير الطاقة خالد فاتح أن يقدم تأكيداً بأن احتياطي المملكة سيبلغ 260 مليار برميل قبل عام 2018. كما قامت الحكومة بخفض الضرائب على أرامكو من 85% إلى 50% وذلك لجذب المستثمرين. وما دامت الحكومة تملك 95% من أرامكو فلا يهم إن كانت الإيرادات ستأتي من الأرباح أو من الضرائب.

يتطلّب العرض العام الأولي لجذب المستثمرين إلى شراء شركة بهذا الحجم سوقاً كبيراً كنيويورك ولندن. وقد حدّر محامو المملكة من بورصة نيويورك وخطورتها إذ ما زالت هناك مخاوف فيما يتعلق بقرار الكونجرس عام 2016 الذي يقضي بالسّماح لعوائل ضحايا حادثة 11 أيلول/سبتمبر بمقاضاة السعودية. كما برزت تعقيدات دفعت السعودية لإبداء عدم رغبتها في ادراج شركة أرامكو في شركة فوتسي (مؤشر الأسهم البريطانية).

إقليمياً، تختلف الوقائع عن الأمور الظاهرة، ففي الواقع لم تتحسن الأوضاع في اليمن حيث بقي السعوديون عاجزين عن التقدّم ضد أنصار الحوثيين المدعومين من قبل إيران. وقد طالب محمد بن سلمان بزيادة الدعم الأميركي عبر إنزال قوات خاصة إلى الميدان وليس الاكتفاء بالدعم اللوجستي ومشاركة الاستخبارات. كما لم تتطوّر الأحداث في سوريا فالضربة التي قامت بها أميركا على القاعدة الجوية السورية لم تؤثر على سوريا. وترى إدارة ترامب أن الخطر الأكبر يكمن في داعش التي قد تشن هجوماً على الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في أي وقت. أما السعودية فبالرغم من تهديد داعش بالإطاحة بآل سعود واسترجاع مدينتي الإسلام المقدستين إلا أنها تعتبر إيران وحلفاءها الخطر الأساسي.

لقد توقّع المواطنون السعوديون سواء الذين فضّلوا الإصلاح أو الذين عارضوه، أن الملك سلمان سيموت وأن محمد بن نايف سيتولى الحكم ويطرد ابن عمه منهيماً حكمه وإصلاحاته. إلا أن هذه التوقعات قد ولّت وترتّب محمد بن سلمان وإصلاحاته على العرش. وتوعدّ الملك بأن من سيتولى العهد لاحقاً لن يكون من نفس العائلة الأمر الذي خفف مخاوف العائلة المالكة التي ظنت أنه بتعيين الملك سلمان لابنه ولياً للعهد سيقوم لاحقاً بإنشاء ملكية وراثية خاصة به وبالتالي حرمان أبناء وأحفاد الملك الأساسي من حقوقهم. إلا أن محمد بن سلمان قد يقوم بنقض عهد والده ويعيّن ابنه الذي يبلغ الآن سبعة أعوام ولياً للعهد. وتختلف وجهات النظر حول محمد بن سلمان فالبعض يرى أن إصلاحاته ضرورية ولكنهم قلقون من عمره وطيشه، ومنهم من لا تعجبهم لا إصلاحاته ولا أسلوبه. ويتخوف بعض الأمراء من أن تهميش محمد بن نايف سيعرّض الأمن الداخلي للخطر حيث قام بإبقاء المملكة آمنة طوال فترة عمله.

يتبع وزير الداخلية الجديد عبدالعزيز بن سعود بن نايف خطى عمه وجدّه في التعامل مع ملف الأمن الداخلي. وتُقدّر قلة خبرته مع تسع أمراء شباب مثله تم تعيين كل منهم على إحدى محافظات المملكة وهم يتهبأون لأدوار قيادية أكبر. كل هذه التغييرات لا تعني أن العائلة المالكة قد اتحدت في صف محمد بن سلمان بل إنهم خضعوا احتراماً لتمنيات الملك. ولو كان الخيار رهن أمر المواطنين في حال شُحّ لهم بالانتخاب فإن فئة الشباب ستختار محمد بن سلمان بينما سيرجح الذين يبلغون الأربعين من العمر أو أكثر فوز محمد بن نايف.

تواجه المملكة العربية السعودية مشاكل داخلية وخارجية لم يسبق لها مثيل ولكن الولايات المتحدة الأميركية قررت الوقوف مع السعودية بعد ثماني سنوات. وليس واضحاً ما إذا كانت السعودية ستصفي حسابها مع إيران أو ستري إيجابية في الحد من التوتر القائم بينهما. وعلى السعودية أن تتفرغ أكثر لحل مشاكلها الداخلية لحماية الداخل من عدم الاستقرار الذي فرضته إيران. تواصل أميركا تشجيع السعودية نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فليس هناك استراتيجية أهم وأفضل من تعديل الإسلام المتطرف في السعودية وتحقيق الاستقرار والحفاظ على حقوق الإنسان فيها.

مستقبل العلاقات المذهبية في الشرق الأوسط⁹

جيفري مارتيني، هيدر ويليامز، ويليام يونغ، مركز راند، 2017¹⁰

الطائفية – لا سيما القطبين الشيعي والسني – هي وجه أساسي ولا بد منه في الشرق الأوسط، سواء في الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في العراق وسوريا واليمن أو في الصراعات الإقليمية بين السعودية وإيران وصولاً لإدارة الدولة في بلدان مختلطة دينياً. فالطائفية هي التي تشكل التطور في المنطقة. هذه الطائفية التي يصعب قياسها أو فكّها عن متغيرات أخرى في المنطقة هي محور اهتمام المجتمع الاستخباراتي الأميركي. وهذا التقرير تم إعداده لمساعدة هذا المجتمع عبر طرح عدة سيناريوهات لتطور الطائفية في الشرق الأوسط في العقود القادمة. وتم تصميم هذه السيناريوهات عبر تحليل مُنظّم تم بناؤه من فرضيات ومحركات نعتقد أنّها مهمة لتشكيل تطور الطائفية.

الفرضيات:

بهدف حصر السيناريوهات في إطار القيود الواقعية بدأنا بوضع الفرضيات التي تنطبق على كل السيناريوهات المستقبلية الممكنة التي نأخذها بعين الاعتبار. هذه الفرضيات مجمعة ضمن الفئات التالية: الديموغرافيا؛ والهوية؛ الحالة السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط.

الفرضية المتعلقة بالديموغرافيا هي أن الانقسام العالمي للمسلمين سيبقى يُظهر غالبية السنّة بأنهم يفوقون الشيعة عدداً بمعدل 5 إلى 1. غير أن الانقسام الطائفي هذا على حدود الفائق الطائفي في الخليج وإيران والمشرق العربي سيكون قريب من معدل 1 إلى 1. ونحن لا نعتقد بأن هذا التوازن بين السنة والشيعة على حدود هذا الفائق أو حتى في أحد دول هذا الفائق سوف يتغير في السنين العشر القادمة. أي أنه في كل دول الشرق الأوسط، ما عدا لبنان، هناك طائفة غالبية لديها ميزة عددية لا يمكن قلبها في ظل الظروف المتوقعة. في لبنان من المعروف أن الشيعة لديهم أغلبية طفيفة على السنة والمسيحيين الموازنة رغم أن آخر احصاء قد تم عام 1932. في ظروف طبيعية نتوقع أن تستمر هذه الأثرية مستقبلاً حيث أنه من المعروف أن الطائفة الشيعية لديها معدل الولادات الأعلى في لبنان. إلا أن استضافة اللاجئين السوريين في لبنان قد يقلب هذه الأثرية خصوصاً أن عدد السوريين الآن وصل إلى ربع عدد اللبنانيين. ديموغرافياً، من المهم الإشارة إلى أن التزوح الداخلي تحديداً في سوريا والعراق واليمن من المتوقع أن يكون له تأثير على الميزان الطائفي في هذه البلدان.

⁹ ترجمة وإعداد حسين شكر، مندرج في مديرية الدراسات الاستراتيجية.

¹⁰ The Future of Sectarian Relations in the Middle East Jeffrey Martini, Heather Williams, and William Young, 2017.

بالنسبة للهويات، فرضيتنا الأساسية بهذا الخصوص في الشرق الأوسط أن الهويات المختلفة ستبقى تظهر عبر الوقت بناء على الأوضاع المستجدة في كل فترة. يمكننا القول إن الإنسان الشرق أوسطي سيبقى يُعرّف نفسه بأكثر من تعريف من ضمنها علاقته بالدين والعرق وقومية والدولة والجنس والطبقة الاجتماعية والاقتصادية. وسيستمر رواد الطائفية بالعمل لترويجها إلا أنهم سيتنافسون مع آخرين سيعملون على تعبئة تجمعات وتكتلات مختلفة مثل أصحاب الفكر القومي في مصر. نحن نعتقد أيضاً أن قوة الطائفية ستعتمد بشكل أساسي على قرارات النخب، فمثلاً من الممكن للحكومة الجيدة والتاريخ القومي الطويل أن يؤثرا بأن يجعلوا الناس تفضّل الهوية القومية، والعكس صحيح.

أما في ما يتعلق بالحالة السياسية والاقتصادية للمنطقة فإن النزاعات ستنتشر بشكل كبير في العشر سنوات القادمة في الشرق الأوسط مما يحث مناصري الطائفية على استغلال الفرصة. ثم إن دول الفالق الطائفي التي تجمع السنة والشيعية ستكون دولاً ضعيفة تنقصها الشرعية الواسعة ولن تكون قادرة على السيطرة على كامل أراضيها. وأخيراً فإن السعودية وإيران ستكونان الدولتين الأساسيتين الراعيتين للطوائف التابعة لهما.

المحركات:

لاختبار المسارات المحتملة التي من الممكن أن تسلكها الاختلافات الطائفية في المنطقة، نستعرض هنا محركات ثمانية لصراع سني شيعي في الشرق الأوسط، هذه المحركات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فئات: الناشطون الاجتماعيون وغير الحكوميين؛ الفئة التي تتعلق بدول الإقليم والمناخ الإقليمي؛ واستراتيجية اللاعبين الدوليين.

1. الناشطون الاجتماعيون وغير الحكوميين:

أ- الهوية الذاتية أو قوة الهوية الطائفية مقابل الهويات الأخرى، إن هيمنة الهويات غير الطائفية ستحد وتقلل من مخاطر الصراعات الطائفية والعكس صحيح.

ب- طبيعة الخطاب الديني؛ إن نشر فكر التسامح في وجه الطوائف والاعتقادات الأخرى من قبل رجال الدين سيحد من مخاطر الصراعات الطائفية والعكس صحيح.

ت- الناشطون غير الحكوميين؛ كما رجال الدين، فإن هؤلاء الناشطين يمكن أن يلعبوا دور الجسر للحد من النزعات الطائفية أو يلعبوا دور المؤجج لهذه النزاعات.

2. الفئة التي تتعلق بدول الإقليم والمناخ الإقليمي:

أ- أهمها السياسات الخارجية للقوى الإقليمية؛ حيث إنّه من الممكن أن تلعب هذه القوى - السعودية وإيران تحديداً- دوراً أساسياً إما في تأجيج الصراع المذهبي في المنطقة أو نشر الاستقرار عبر سياساتها الخارجية ومساعدتها لزيادة نفوذها.

ب- نوعية الحوكمة؛ فالحكومة السليمة والجيدة التي توزع الخدمات العامة وتوفّر الأمان بدون تمييز طائفي بين الديانات ستوفر مناخاً جيداً للحد من التشنجات الطائفية وستجعل ولاء الناس للحكومة مباشرة عبر عقد اجتماعي، أما السياسات السيئة والتمييز في تقديم الخدمات العامة وتوفير الأمان ستؤدي للعكس تماماً.

ت- الوضع الاقتصادي؛ أي أن التمييز الاقتصادي في دولة ما مثل الشيعة في السعودية، أو ارتفاع معدل البطالة داخل فئة الشباب والضعف الاقتصادي، ستغذي الانقسامات الطائفية وستشعر بعض الجماعات بالظلمة، أما النمو الاقتصادي فسيؤدي للعكس.

ث- التوجّه نحو الصراع؛ بمعنى أن الصراعات والنزاعات في المنطقة تقوي الهوية الطائفية وتولد عنفاً أكثر، أما حل النزاعات فسيخفف ويحدّ من هذه الإمكانية.

3. استراتيجية اللاعبين الدوليين، وأهمهم بلا حصر روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ممن يملكون التأثير والتدخل في الإقليم، حيث يمكن لهؤلاء اللاعبين تخفيف الاحتقان المذهبي وتفضيل نشر الاستقرار في المنطقة، ويمكن العكس أيضاً.

من المهم التوضيح أن هذه الحركات يمكن أن تعمل بشكل مختلف وغير متجانس، حيث يمكن للاعبين الإستراتيجيين التحرك نحو نشر الاستقرار في المنطقة إلا أن الحوكمة السيئة تتحرك في الاتجاه المعاكس، وهكذا باقي الحركات.

السيناريوهات:

لقد اخترنا هذه السيناريوهات الأربعة بناء على الفرضيات والحركات ولأنّها تُظهر مزيجاً مختلفاً من الحركات، علماً أن هذه السيناريوهات ليست حصرية أي أنّه من الممكن أن يوجد سيناريوهات أخرى غير التي نذكرها:

1. صعود النزعة المحلية:

في هذا السيناريو يتقلص دور الإسلاميين في الشرق الأوسط، وهذا نتيجة ضعف أدائهم ونزعتهم نحو الاستبداد مما يؤدي إلى ظهور حالة نسميها نحن بالمحليات حيث يتزايد طلب الجماعات للإدارة الذاتية في ما يتعلق بشؤونهم وخدماتهم الرئيسية. فتمكين الإدارات المحلية والجماعات المحلية يساعد على امتصاص الضغوط الداخلية ومنها الضغوط الطائفية. وتظهر النزعة المحلية كرد فعل على صعود الأرثوذكسية الدينية وتجذر التباين المحلي الذي شهده الشرق الأوسط في العقد الماضي. إن إعادة التركيز على القضايا المحلية يحط من أهمية الطائفية في قيادة الأجنحة السياسية وتعبئة الناس. أي أن المحلية تصبح المحرك الأساسي في تعريف الهوية الذاتية وهذا ما يبرز من خلال الصعود الطفيف للحركات الصوفية مؤخراً في العالم السني، والتي تركز على العادات المحلية إذ ليس لديها منظور أومي.

وفي العديد من الحالات البارزة يفوق الإقبال على الانتخابات المحلية الإقبال على الانتخابات الوطنية، كما أن القادة المحليين يتمتعون بشعبية أكثر من القادة الوطنيين، فتجربة "بيروت مدينتي" تتكرر في كثير من المدن العربية. تركز هذه الحركات المحلية على تقديم الخدمات العامة بشكل عملي، مما يزيد من تأكل دور الأيديولوجيا، وبذلك تتحدى هذه المجموعات الصاعدة "الحرس القديم" من النخبة.

إن النزعة المحلية لا تظهر دائماً بطرق إيجابية. في بعض الأحيان، يتم استبدال النزعات القومية والإسلامية بهويات اقصائية جديدة، مما يؤدي إلى تجديد التركيز على القبيلة كتجمع تنظيمي للمجتمع. إلا أن هذه النزعة المحلية تحد بشكل واضح من الطائفية وتقلل من قدرة رواد الطائفية من تعبئة الناس على أسس مثل الانتماء الديني.

2. معسكر شيعي موحد وسط فوضى سنية:

في هذا السيناريو يتحرك المعسكران الشيعي والسني في اتجاه معاكس. فمن ناحية، ينشأ معسكر شيعي أصغر وأكثر اتحاداً يقود أتباعه لمواصلة ما يصفه القادة بأنه فرصة تاريخية للتوازن الطائفي في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتتال الداخلي والمصالح المتباينة في المعسكر السني يحد من فعاليته، مما يمكن الجهات الشيعية من تحقيق مستوى أعلى من النفوذ والسيطرة.

إن تنفيذ الوعود الاقتصادية للشيخ حسن روحاني، وتعاضم حزب الله وازدياد شعبيته في بلده، وظهور حيدر العبادي بقوة بعد هزيمة داعش في كثير من المناطق، وأيضاً تحسن العلاقات بين إيران والعراق بعد إصدار فتوى آية الله العظمى علي السيستاني وتعيين آية الله العظمى السيد محمود هاشمي الشاهرودي الذي يحمل الجنسيتين الإيرانية والعراقية قائداً أعلى بعد السيد الخامنئي، كلها ستزيد من اتحاد المعسكر الشيعي.

في المقابل تتصاعد الفوضى في المعسكر السني، في ظل انتهاء حرب السعودية في اليمن وإعادة تموضع الجيش في الداخل السعودي منعاً لتهديد داخلي محتمل، وتوجه اليمن للمدار الإيراني سيؤدي إلى تحميل السعودية مسؤولية ذلك وتالياً إضعاف مجلس التعاون الخليجي. أما بالنسبة لسوريا، فسيتمكن النظام من استعادة أغلبية المناطق السورية في ظل علاقة قوية تجمعها مع روسيا وإيران. وفي هذا السياق تحاول الرياض التقرب أكثر من روسيا على حساب الولايات المتحدة التي تعمق صلاتها العسكرية بكل من قطر والرياح.

في المحصلة يسعى الفاعلون الشيعة إلى استغلال الفرص لتوسيع نفوذهم في حين أن الفاعلين السنة في حالة دفاع. إن ديناميكية تعزيز الوضع الذاتي عند الشيعة تنطلق من ادراكهم أن المكاسب التي حققوها كانت بسبب وحدتهم بما يزيد التزامهم تجاه هذا المبدأ. في المقابل يقود التراجع السني إلى المزيد من الخلافات والشقوق في هذا المعسكر.

3. سياسة حافة الهاوية تجلب الانفراج:

يتسم هذا السيناريو بتصاعد الصراع الطائفي إلى حد الهاوية، ويتقدم نحو صراع إقليمي من شأنه أن يدفع المملكة العربية السعودية وإيران إلى مواجهة عسكرية مباشرة قبل أن تتراجعا عن هذه المغامرة في نهاية المطاف. وسبب هذا التراجع هو الخوف من العواقب المترتبة عن نشوب حرب واسعة بينهما، وهذا ما يمكن تلمسه بين الدولتين في ساحتي اليمن وسوريا، أي تجنب المواجهة المباشرة.

في هذا السيناريو تتخلى الولايات المتحدة إلى حد كبير عن الجهود الرامية إلى حل الصراع بين الدولتين، وبدلاً من ذلك تسمح للجهات المتحاربة باستنزاف بعضها البعض. أما روسيا، وبعد أن تقوم بتأمين نفوذها في البحر الأبيض المتوسط عبر قاعدة طرطوس، فإنها تحوّل وجهتها نحو أوروبا تاركة صراع المنطقة للمشاركين.

تقوم طهران والرياض بتأجيج الصراع عبر دعم الأقليات في كلتا الدولتين مما يؤدي إلى ضربات محتملة في العمق الداخلي والعواصم الداخلية. وسط هذا التوتر المتصاعد تغرق مقاتلة سعودية بطريق الخطأ سفينة تجارية إيرانية كبيرة وترد إيران بإسقاط طائرة. وفي هذا السيناريو بدلاً من أن تؤدي هذه الأحداث إلى مواجهة يقرر الفريقان التصعيد. وهذا الموقف يؤدي شيئاً فشيئاً إلى الانفراج. وبهذا يقوم البلدان بشد مكابح لأولئك الذين يدفعون الأجندة الطائفية نحو التصعيد خوفاً من أن تنطلق الأحداث التي لا يمكن للقوى الإقليمية السيطرة عليها. يبقى أن تتمكن الدولتان من فرض التهدئة على مواطنيهما وتفرض وقف التصعيد الشعبي. يشكل هذا السيناريو تحدي كبيراً على مستوى تصميم السياسات إذ إنه من الممكن أن تزداد الأمور سوءاً قبل أن تتحسن.

4. النزاع العرقي والتهجير محك يقود إلى الانفصال الذاتي:

في هذا السيناريو، لم يخف العنف الناشئ عن الطائفية إلا لأن النزاع العرقي والتهجير قد أدبا إلى فصل فعلي بين الطوائف. وكما هو الحال في السيناريو الثالث فإن تأثير الطائفية يؤدي إلى تقليل التوترات، ولكن عملية الوصول إلى هذه النقطة تضع المجتمعات في خطر فعلي حيث تستند إلى الانفصال وليس القبول. هذا الانقسام ظاهر بشكل واضح في العراق حيث أدت عمليات القتل العرقية والتهجير الداخلي إلى القضاء على مجتمعات متعددة عرقياً كانت موجودة منذ أمد.

أما في اليمن وبالرغم من أن قوات التحالف قد تتمكن في نهاية الأمر من وضع حد لسيطرة الحوثيين على صنعاء، إلا أن الحكومة المركزية ستبقى ضعيفة ولن تتمكن من تحدي السيطرة الحوثية على الشمال والخط الساحلي في مدينة الحديدة. وبالرغم من تقدم الأحداث إلا أن هذا التقسيم الفعلي لليمن من غير المرجح أن يتغير في المستقبل القريب. وفي سوريا، فإن تثبيت مناطق النفوذ سيؤدي إلى مزيد من الفرز الطائفي والعرقي وعمليات نزوح واسعة على هذه الأساس. وحتى في الدول الصغيرة جداً على التقسيم، يحدث الانفصال السني الشيعي عبر الأحياء السكنية، كما في مدينتي المنامة والكويت.

إن تأثير العلاقات الطائفية هو تأثير شامل. فمن ناحية، إن التفاعل الأقل بين الطوائف يقلل من مخاطر حدوث صدامات يومية، ومن ناحية أخرى، فإن الفصل بين المجتمعات يعمق العصبية، وينذر باختبار الصراع ببطء إلى أن يتم ظهوره مجدداً.

Ezra Cohen-Watnick

(كبير مديري برامج الإستخبارات في مجلس الأمن القومي)¹¹

الولادة والنشأة:

ترعرع إزرا كوهين واتنيك اليهودي الديانة البالغ من العمر 30 عاماً في منطقة تشافي تشايز في ولاية ماريلاند (Maryland، Chevy Chase) في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يتردد في صغره للكنيس المحافظة القريب من منزله. دخل جامعة بانسيلفانيا عام 2004 وتخرج منها عام 2008. كان واتنيك في سنواته الأخيرة في المدرسة الثانوية في 11 أيلول 2001، مما بعث الحماسة الوطنية في أغلبية أبناء جيله الذين تقدموا للتجنيد العسكري والإستخباراتي إلا أنهم كانوا صغاراً على القبول. عام 2004 عندما دخل الجامعة قام بالتسجيل في دورة ضباط الإحتياط للبحرية بهدف، حسب ما ذكرت صحيفة الجامعة عن كوهين، رد الجميل للأمن القومي الذي قام بحماية أجيال من عائلته، إلا أنه عام 2007 انسحب من هذه الدورة ودخل مكتب المخابرات البحرية ONI.

في الجامعة أيضاً انتسب لنادي يُعرف بأنه المعقل الأقوى والأكبر للمحافظين الجمهوريين. عام 2007 ساعد في تنظيم نشاط في الحرم الجامعي "أسبوع التوعية من الإرهاب" إلا أنه ذكر أن اسمه الحقيقي "أسبوع التوعية من الفاشية الإسلامية" بالتعاون مع دافيد هورويتز David Horowitz الصديق المقرب من جافني Gaffney المدعوم من مساعدي ترامب بانون و كون واي. ذكر تقرير Newsweek ان ديفيد بعدها قام بمنح الناشئين في الجامعة (من ضمنهم كوهين) فترة تدريبية في مركز الأبحاث الخاص به في العاصمة (مركز السياسات الأمنية Center of Security Policy). يقول بعض أصدقاء عائلة كوهين بأنه كان ينشأ في حماسة ضد الإسلام حيث كانت يظهر عنده التعاطف مع المستوطنات غير الشرعية في "إسرائيل". وذكر أحد الموظفين الكبار في قسم إستخبارات الدفاع أن أهل كوهين واتنيك على علاقة مع كوشنير صهر ترامب وهذا ما كان مايكل فلين يعده شيء ذو قيمة كبيرة.

11 إعداد حسين شكر، متدرج في مديرية الدراسات الاستراتيجية.

التجربة العملية:

بدأ كوهين واتنيك العمل كمحلل إستخباراتي في وكالة استخبارات الدفاع DIA. وهناك تعرف واتنيك على مايكل فلاين Michael Flynn الذي كان حينها رئيس وكالة استخبارات الدفاع قبل أن يقال من منصبه تحت إدارة أوباما. وقام حينها بالخدمة والعمل في أفغانستان.

بناء على ما قاله صديق ل واتنيك فقد فشل الأخير في تحصيل عمل في وكالة الإستخبارات المركزية CIA حينها قام بالإنضمام لقسم الدفاع. وبعدها عام 2012 قُبل في برنامج خدمة الدفاع السريّة ذراع DIA في الخارج. عام 2013 اختارت DIA واتنيك لبرنامج "المزرعة" التدريبي التابع ل CIA لتعلم مبادئ تجنيد وإدارة العملاء الأجانب. في هذا البرنامج بناء لما ذكرت Newsweek كان صيت واتنيك غير جيد حيث لم يكن جماعي من جهة وكان يشي بزملائه المتدربين للمسؤول عنهم من جهة أخرى. بعد هذه الدورة تم اختياره للذهاب إلى الشرق الأوسط إلا أنه كان كاره لهذا الاختيار وقام بالمناوبة لدى وكالة الإستخبارات المركزية.

في هذا الوقت كان فلين Flynn يسبب مشاكل نتيجة سياساته الاندفاعية وكان شبه عدواني ضد تدخل وكالة الإستخبارات المركزية في أفغانستان، وقد أخذ كوهين واتنيك هذا النفور ل CIA من معلّمه. أما بالنسبة لشخصيته المهنية فقد كان يجيد تلخيص الشؤون الموكلة له بشكل ممتاز وكان موهوب في اظهار نفسه للمسؤولين عنه ومديره وهذا كان يُعجب فلاين. قال احد الموظفين الرسميين في مجلس الأمن القومي الأمريكي ل واشنطن بوست أن إزرا كوهين من محبي العمل بخفاء. وذكر موظف إستخباراتي آخر أن واتنيك نسخة طبق الأصل عن مايكل فلين بالمودة لروسيا والكرهية لإيران وعدم المودة ل CIA.

بعد أن فاز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 قام فلين بجلب كوهين واتنيك من وكالة استخبارات الدفاع إلى فريق ترامب الإنتقالي، وكان أحد القلائل من الذين يملكون تصريح أمني خاص تحوّله من الاطلاع على الإحاطات الإستخباراتية وكان يقوم بإحاطة ترامب ونائبه بينس في شؤون الأمن القومي في بداية الفترة الإنتقالية.

عندما عُيّن فلين على رأس مجلس الأمن القومي قام بتعيين كوهين واتنيك في فريقه ككبير مديري مجلس الأمن القومي للبرامج الإستخباراتية الذي يشرف بها على العلاقات مع وكالات الإستخبارات ويقوم بتدقيق المعلومات التي يجب أن تصل للرئيس. وبعد استبعاد فلين من مركزه وتعيين ماكماستر McMaster خليفة له على رأس مجلس الأمن القومي، سعى الأخير لعزل كوهين واتنيك من وظيفته خصيصا بعد تدخّل مدير وكالة المخابرات المركزية CIA وتسليطه الضوء على بعض المشاكل في التعامل مع كوهين واتنيك وبأنه يشكل تهديد للوكالة. إلا أن كوهين واتنيك استطاع الاحتفاظ بوظيفته بعد أن تدخّل ترامب شخصيا عبر بانون وكوشنير.

بعد استقالة فلين تصدى كوهين واتنيك للتدقيق على وكالة الإستخبارات المركزية CIA عبر سحب الأولوية من عمليات العمل السري واعطاء بعضها للبتاغون، وقال احد الموظفين السابقين الرسميين الذين عملوا معه في المرحلة الإنتقالية أن كوهين واتنيك كان يسعى لإدخال العمل العسكري للساحة حيث تعمل لـ CIA، ونقل المعركة لإيران حيث أنه يضعها كأولوية في قائمة أعماله.

ذكرت نيوز ويك أن كوهين واتنيك قام بسحب الملفات من مركز سري لوكالة الإستخبارات المركزية في مبنى المكتب التنفيذي آيزنهاور قرب البيت الأبيض وقام بتسليمهم لنيونيز Nunes الجمهوري من كاليفورنيا الذي أصبح جزءاً من فريق ترامب الإنتقالي. هذه المعلومات كانت لدعم مقولة تجسس باراك أوباما على ترامب خلال حملته الانتخابية 2016.

إيران والحرب السورية:

يعتبر كوهين واتنيك أن الثورة أو حتى تغيير النظام يجب أن يكون هدفاً أميركياً في إيران، وهو أحد الأشخاص الذين يؤيدون بشدة التعامل بقسوة مع إيران ويعارض سياسة الولايات المتحدة مع طهران عبر الضغط عليها بشكل بطيء اقتصادياً ودبلوماسياً. إزرا كوهين وديريك هارفي مستشار المجلس الأمن القومي الأعلى لشؤون الشرق الأوسط يريدان من الولايات المتحدة الأميركية أن تتعامل بقوة وعدوانية في جنوب سوريا وتوسعة المعركة في سوريا للتضييق على إيران والقوات الخليفة لها.

ملحق

(ببليوغرافيا مراكز دراسات أجنبية وعربية)

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
Brookings	No simple solution to the Rohingya crisis in Myanmar	Lex Rieffel	13/9/2017	Blog
Brookings	Crafting Trump's first National Security Strategy: What it could be—and why it might not matter anyway	Tarun Chhabra	13/9/2017	Report
Brookings	Catastrophe on the Yalu: America's intelligence failure in Korea	Bruce Riedel	13/9/2017	Blog
Brookings	As independence vote nears, Iraqi Kurds play a risky game of chicken	Jon Alterman and Mara Karlin	13/9/2017	Blog
Brookings	The Syrian crisis: A reckoning and a road map	Itamar Rabinovich	12/9/2017	Blog
Brookings	Liberal democracy and the path to peace and security	Madeleine Albright and Mehdi Jomaa	12/9/2017	Report
Brookings	An ambiguous partnership: The serpentine trajectory of Turkish-Russian relations in the era of Erdoğan and Putin	Pavel K. Baev and Kemal Kirişci	9/1/2017	Report
Brookings	Crafting Trump's first National Security Strategy: What it could be—and why it might not matter anyway	Tarun Chhabra	9/13/2017	Report
Brookings	The Syrian crisis: A reckoning and a road map	Itamar Rabinovich	9/12/2017	Blog post
Brookings	Syrian refugees and the slow march to "acceptance"	Omer Karasapan	9/7/2017	Article
Begin Sadat Center for Strategic Studies	All Quiet on the Middle Eastern Front	jose.v ciprut	12/9/2017	Article
Begin Sadat Center for Strategic Studies	Geography Still Commands the Mediterranean World	Emil avdaliani	12/9/2017	Article
Centre for Financial Crime and Security Studies	Closing the Gap: Assessing Responses to Terrorist-Related Kidnap-for-Ransom	Anja Shortland and Tom Keatinge	9/12/2017	Paper
IISS	John Chipman introduces Strategic Survey 2017	-	9/20/2017	Report
Rusi	A New State in the Middle East? From the Kurdistan Region of Iraq to the Republic of Kurdistan	Gareth Stansfield	9/19/2017	Paper

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
Carnegie Endowment for International Peace	The Changing Role of Democracy in Asian Geopolitics	MAIKO ICHIHARA	14/9/2017	Article
Carnegie Endowment for International Peace	Command and Control in North Korea: What a Nuclear Launch Might Look Like	VIPIN NARANG, ANKIT PANDA	15/9/2017	Article
Carnegie Endowment for International Peace	India's Strategic Choices: China and the Balance of Power in Asia	RAJESH RAJAGOPALAN	14/9/2017	Paper
Carnegie Endowment for International Peace	North Korea: In Deterrence We Trust	JAMES M. ACTON	12/9/2017	Article
Carnegie Moscow Center	Myanmar, Russia's Muslims, and a New Foreign Policy	Sergei Markedonov	12/9/2017	Commentary
Carnegie Moscow Center	New World Order	DMITRI TRENIN, JACOB LINK	15/9/2017	Interview
American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI)	The GCC's complicated affair with Iran	Andrew Bowen	9/13/2017	Article
Atlantic Council	The Euro's Difficult Future	LUIGI BONATTI	14/9/2017	Report
Atlantic Council	Revolution Unveiled: A Closer Look at Iran's Presence and Influence in the Middle East	PHILLIP SMYTH, TIM MICHETTI, AND OWEN DANIELS	14/9/2017	Report
CATO Institute	Conservatives Should Want to Preserve the Iran Nuclear Deal	John Glaser	15/9/2017	Article
Center for American Progress (CAP)	Election Infrastructure: Vulnerabilities and Solutions	Alexander F. Yuan	11/9/2017	Report
Center for Strategic and International Studies	An Overview of Global Initiatives on Countering Closing Space for Civil Society	Jana Baldus, Annika Elena Poppe, Jonas Wolff	13/9/2017	Report
The Middle East Institute	Is Turkey Back to "Zero Problems" with Assad?	Gönül Tol	9/13/2017	Article
The Middle East Institute	Iran Expands Its Economic Sphere of Influence in Syria	Ahmad Majidiyar	13/9/2017	Article
The Middle East Institute	Top Iranian, Turkish Military Leaders Discuss Regional Issues over Phone	Ahmad Majidiyar	14/9/2017	Blog
The Middle East Institute	Tehran, Proxies Warn against U.S. Military Presence in Post-ISIS Iraq, Syria	Ahmad Majidiyar	11/9/2017	Blog
The Middle East Institute	Iran Reacts to U.S. Congress Move Aimed at Blocking Boeing Sales	Ahmad Majidiyar	15/9/2017	Blog

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
Rand Corporation	Educating Syrian Refugees, Challenges Facing Host Countries	Rita Karam, Gail L. Zellman	15/9/2017	Report
Rand Corporation	When the Islamic State Comes to Town, The Economic Impact of Islamic State Governance in Iraq and Syria	Eric Robinson, Daniel Egel, Patrick B. Johnston, Sean Mann, Alexander D. Rothenberg, David Stebbins	13/9/2017	Report
Rand Corporation	What Are the Trends in Armed Conflicts, and What Do They Mean for U.S. Defense Policy?	Thomas S. Szayna, Stephen Watts, Angela O'Mahony, Bryan Frederick, Jennifer Kavanagh	12/9/2017	Report
Rand Corporation	A More Peaceful World? Regional Conflict Trends and U.S. Defense Planning	Stephen Watts, Bryan Frederick, Jennifer Kavanagh, Angela O'Mahony, Thomas S. Szayna, Matthew Lane, Alexander Stephenson, Colin P. Clarke	12/9/2017	Report
Council on Foreign Relations	Israel and Hezbollah: Deterrence and the Threat of Miscalculation	Daniel C. Kurtzer	11/9/2017	Report
Council on Foreign Relations	The Rohingya Migrant Crisis	Eleanor Albert	13/9/2017	Background
The Washington Institute	Splitting Civil Society from the Jihadists in Idlib	Ruwan Rujouleh	14/9/2017	Policy Watch
The Washington Institute	Congress, Don't Meet with the Muslim Brotherhood	Eric Trager	13/9/2017	Op-Ed
The Washington Institute	Trump Can Make the Most of a Bad Iran Deal	Michael Singh	13/9/2017	Op-Ed
The Washington Institute	Shutting the Door to the Islamic State	Matthew Levitt	9/9/2017	Article
The Washington Institute	Jerusalem Palestinian Poll Shows How Events Shift Attitudes Sharply, Pro and Con	David Pollock	5/9/2017	Report

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
The Washington Institute	A War with Hizbollah Would Essentially Mean War with Iran This Time Around	Hanin Ghaddar	9/4/2017	Article
The Washington Institute	New Thinking About Israeli National Security in a Changing Regional Environment (THE 2017 ZEEV SCHIFF MEMORIAL LECTURE)	Maj. Gen. Yair Golan, IDF	9/7/2017	Report
SIPRI	2017 Stockholm Security Conference	-	13/9/2017	Report
Belfer Center	The Chechens of Syria	Vera Mironova Ekaterina Sergatskova	7/9/2017	Article
Institute for the Study of War	The Kremlin's Irregular Army: Ukrainian Separatist Order of Battle	Franklin Holcomb	9/7/2017	Report
Foreign Affairs	A Jihadist Breakup in Syria-Tahrir al-Sham Splits	Aron Lund	15/9/2017	Article
The Soufan Group	Hamza bin Laden, al-Qaeda and Syria	-	9/15/2017	Report
مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث	ما نوع العقوبات الاقتصادية التي قد تفرضها تركيا على إقليم كردستان العراق؟	فريق التحرير	23/9/2017	Article
مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث	موقف العرب السنة من الاستفتاء الكردي (2)	نظير الكنتوري	23/9/2017	Article
مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث	ما السر وراء عدم تدخل السعودية في أزمة مسلمي الروهينغا؟	فريق التحرير	22/9/2017	Article
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية	الجهن في الامم المتحدة نشرة أغسطس/آب 2017	-	12/9/2017	Article
مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث	السعودية نحو العلانية.. ابن سلمان ينقّص على "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"	فريق التحرير	24/9/2017	Article
مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات	قراءة استشرافية لمسألة انفصال إقليم كردستان التحديات والإشكاليات	وحدة الدراسات	23/9/2017	Studies
مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات	مسلمو الروهينغا .. هل ترحلهم الجرائم من ميانمار؟	وحدة الرصد والتحليل	18/9/2017	Estimate position
مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات	استفتاء كردستان العراق التحديات والفرص	وحدة الرصد والتحليل	6/9/2017	Estimate position
مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية	تحالف الضرورة بين إيران وروسيا.. جدل التفاعل بين الفرص والتحديات	د. محمد السعيد إدريس	25/9/2017	Studies
مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية	دولة الفقيه ومعضلة المؤسسة الحزبية في إيران	ادارة التحرير	17/9/2017	Studies

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية	قراءة في خطابي ترامب وروحاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة	ادارة التحرير	25/9/2017	Report
مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية	معركة كسر العظم بين تحالف الحوثي صالح بالين.. الدوافع والسيناريوهات	ادارة التحرير	11/9/2017	Report
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	مصر والمصالحة الفلسطينية: إتفاق أم تكتيك؟	محمد ابو سعده	20/9/2017	Estimate position
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	أبعاد دعم الكيان الصهيوني لاستقلال كردستان	د. سعيد الحاج	22/9/2017	Estimate position
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	العلاقات التركية القطرية: تحديات وآفاق	حنان عمارة	12/9/2017	Article
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	هيئة تحرير الشام: إكراهات الحاضر وخيارات المستقبل	عبد الغني مزوز	5/9/2017	Estimate position
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية	وحدة تحليل السياسات	20/9/2017	Estimate position
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	استشراف مستقبل العالم في علاقاته الحضارية - الدولية:فرانسيس فوكوياما، الإسلام والحداثة والربيع العربي	شمس الدين الكيلاني	21/9/2017	Studies
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	القوة الناعمة الصينية والعرب	كاظم هاشم نعمة	6/9/2017	Political analysis
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	خارطة مستقبل داعش	محمد جمعة	12/9/2017	Studies
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	الحراك السياسي في العراق.. التأقلم مع مرحلة ما بعد داعش والاستعداد للانتخابات التشريعية 2018	صافيناز محمد أحمد *	10/9/2017	Studies
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	استفتاء كردستان ... حدود التصعيد بين بغداد وأربيل	صافيناز محمد أحمد *	19/9/2017	Political Analysis
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	"الدولة الكردية" في الإدراك الإسرائيلي	سعيد عكاشة	23/9/2017	Article
Hermon center for contemporary studies	سيناريوهات مستقبل إدلب	وحدة الدراسات	23/9/2017	Political Analysis
Hermon center for contemporary studies	ما الذي تريده روسيا ودول الخليج إحداها من الأخرى؟	وحدة الترجمة والتعريب	20/9/2017	Political Analysis
مركز حرمون للدراسات المعاصرة	المبادئ المحصنة (الراسخة) في دستور سورية الديمقراطية	نزار ايوب	12/9/2017	Article
Hermon center for contemporary studies	حدود الفرص المتاحة للمسار السياسي في ليبيا	وحدة دراسة السياسات	2/9/2017	Political Analysis
Hermon center for contemporary studies	جيش الإسلام في سورية (النشأة والمنهج والمسارات)	وحدة دراسة السياسات	9/9/2017	Political Analysis

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
Al Jazeera center for studies	تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية	وحدة الدراسات	20/9/2017	Estimate position
Al Jazeera center for studies	أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات	حارس حسن	24/9/2017	Report
Al Jazeera center for studies	التشدد البوذي ضد الأقليات المسلمة في آسيا: الفاعلون والتداعيات	اسيد صديقي	11/9/2017	report
الجزيرة للدراسات	اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010-2017: مزيد من كثافة الرقمنة والأتمتة والعولمة	حسين أبو النمل	12/9/2017	Article
Al Jazeera center for studies	اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية في مقارنة الأزمة الخليجية	ستاسا سالاكابن	4/9/2017	Report
Al Jazeera center for studies	أبعاد الأزمة الخليجية ومآلاتها (متابعة تحليلية لديناميتها وآفاقها)	وحدة تحليل السياسات	4/9/2017	Files
Carnegie Moscow Center	Russian Society Wants Change—But of What Nature?	DENIS VOLKOV	29/8/2017	Commentary
Carnegie endowment for International Piece	Reimagining Palestine	MARWAN MUASHER	26/6/2017	Article
Pew research center	Globally, People Point to ISIS and Climate Change as Leading Security Threats	JACOB POUSHTER AND DOROTHY MANEVICH	1/8/2017	Article
Center for Global Development (CGD)	Middle Class: Winners or Losers in a Globalized World?	Nancy Birdsall	3/8/2017	Essay
BELFER Center for Science and International Affairs	The Iranian Cyber threat is Real	Trey Herr Laura K. Bate	26/7/2017	Article
BELFER Center for Science and International Affairs	Saudi Arabia in Transition	Karen Elliott House	Jul-17	Paper
Institute for the Study of War	Iran and Al Qaeda Exploit Syria Ceasefire	By Genevieve Casagrande	3/8/2017	Report
Foreign Affairs	Will Iran Become the Next North Korea? Avoiding a Nuclear Nightmare in the Middle East	Philip Gordon and Amos Yadlin	1/8/2017	Article
Foreign Policy	AMERICANS, NEED HELP IN SYRIA? CALL THE CZECHS.	EMILY TAMKIN	-	Article
Foreign Policy	'OUR FUTURE WILL BE VIOLENT EXTREMISM'	REID STANDISH	-	Article

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
Foreign Policy	JERUSALEM'S FOREVER CRISIS YARDENA SCHWARTZ		-	Article
Foreign Policy	Tearing Up the Nuke Deal Now Would Hand Iran the Best of All Possible Worlds	WILLIAM TOBEY	-	Article
Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies (Egypt)	على هامش الأزمة مع قطر... كيف يمكن مواجحة إعلام "الجزيرة"؟	د. معتر سلامة	4/8/2017	Article
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	صراع المؤسسات حول هوية القدس والأقصى	د. شيماء منير	1/8/2017	Political Analysis
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	الموقف الإسرائيلي من اتفاق خفض التصعيد في جنوب سورية	وحدة تحليل السياسات	13/8/2017	Paper
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	أزمة الخليج وحصار قطر من منظور الاقتصاد والقانون والسياسة"	د. محمد الخليفي - د. ماجد الانصاري	10/8/2017	Political seminar
مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية	العلاقات الإيرانية-الكويتية بين الاستمرارية والتغيير	محمد عبد الله بن هميم	3/8/2017	Research
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري	خالد فؤاد	9/8/2017	Estimate position
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	قاعدة نجيب العسكرية: الأهداف الخفية	محمود جمال	1/8/2017	Estimate position
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	الوجهات المحتملة للعملية التركية في سوريا	د. سعيد الحاج	11/8/2017	Article
مركز عمران للدراسات الاستراتيجية	تحسين المجالس المحلية في اتفاقيات التهدئة	ايمن الدسوقي	2/8/2017	Research paper
Brookings	American public support for foreign aid in the age of Trump	Steven Kull	31/7/2017	Report
Brookings	U.S. global development leadership in a changing world	Homi Kharas	31/7/2017	Report
American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI)	AEI Political Report: Is the economy working for workers?	Karlyn Bowman;Eleanor O'Neil	30/8/2017	Report
American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI)	How to get out of the Iran nuclear deal	John R. Bolton	28/8/2017	Publication
American Enterprise Institute	America's Real Enemy The Salafi-Jihadi Movement	Katherine Zimmerman	-	Report

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI)	The military options for North Korea	John R. Bolton	2/8/2017	Publication
American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI)	After the Eurozone Crisis: Causes, Consequences, and Lessons for European and US Policymakers	Dalibor Rohac, Lars Christensen	31/7/2017	Report
American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI)	Trump's high-risk, high-reward trade policy toward China	Weifeng Zhong	3/8/2017	Publication
CATO Institute	Is Donald Trump Doomed to Repeat History in the Middle East?	Emma Ashford	29/7/2017	Article
CATO institute	Trump Is Determined to Blow up the Iran Deal	John Glaser	29/7/2017	Article
Rand Corporation	Countering Violent Islamist Extremism: The Value of Words Over War	Peter Chalk	1/9/2017	Commentary
Rand Corporation	Hezbollah Has Been Active in America for Decades	Colin P. Clarke	28/8/2017	Commentary
Rand Corporation	Alternative Options for U.S. Policy Toward the International Order	Michael J. Mazarr, Miranda Priebe, Andrew Radin, Astrid Cevallos	28/8/2017	Report
Rand Corporation	From Cast Lead to Protective Edge Lessons from Israel's Wars in Gaza	by Raphael S. Cohen, David E. Johnson, David E. Thaler, Brenna Allen, Elizabeth M. Bartels, James Cahill, Shira Efron	-	Article
Rand Corporation	Five Lessons from Israel's Wars in Gaza	Raphael S. Cohen	3/8/2017	Commentary
Council on Foreign Relations	How the BRICS Got Here	Alyssa Ayres	31/8/2017	Expert Brief
Center for Strategic and International Studies	The Lebanese Armed Forces, Hezbollah and the Race to Defeat ISIS	Aram Nerguizian	31/7/2017	Report
Center for Strategic and International Studies	Opportunities for U.S. Leadership at Its Moment of Reckoning on Global HIV	Sara M. Allinder; Lillian Dattilo	1/9/2017	Report
Center for Strategic and International Studies	The Patterns in Global Terrorism: 1970-2016	Anthony H. Cordesman	28/8/2017	Report
Center for American Progress (CAP)	Playing the Long Game, U.S. Counterterrorism Assistance for Lebanon	Hardin Lang and Alia Awadallah	30/8/2017	Report

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
The Washington Institute	America's Coming Role in Syria	Youssef Sadaki	-	Article
Middle East Institute	New Saudi Outreach with Iraqi Shiite Leaders	Randa Slim, Paul Salem and Marvin G. Weinbaum	31/7/2017	Report
Middle East Institute	Iran and Pakistan: An Interview with Alex Vatanka	Various Authors	4/8/2017	Report
The Middle East Institute	Women in Idlib Challenge Islamic Extremists	Zaina Erhaim and Jomana Qaddour	26/7/2017	Report
Al Jazeera Center for Studies	الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات	محمد سمير الرتيبي	1/8/2017	Report
Al Jazeera Center for Studies	تأثير الدبلوماسية الموازية لدول عربية في الإعلام الغربي	د. نواف يوسف التميمي	3/8/2017	Studies to Media
Al Jazeera Center for Studies	الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون	د. ناصر التميمي	14/8/2017	Report
Al Jazeera Center for Studies	القدس في استراتيجيات أطراف الصراع	د. محمود جرابعة	31/7/2017	Report
Al Jazeera Center for Studies	تفاهات حماس ومصر: التقاء المصالح ومحفزات انعدام الثقة	د. صالح النعامي	24/7/2017	Report
Al Jazeera Center for Studies	الثابت والمتحول في مفهوم الإرهاب لدى دونالد ترامب	د. محمد الشرفاوي	11/7/2017	Report
Al Jazeera Center for Studies	دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره	علي الذهب	10/7/2017	Report
Al Jazeera Center for Studies	السعودية: "رؤية 2030" وتداعيات الأزمة الخليجية	د. ناصر التميمي	5/7/2017	Report
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	محمد بن سلمان ملكاً: ماذا بعد؟	محمد أبو سعده	9/7/2017	Estimate position
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	تصفية قيادات الجيش: الخلفيات والدوافع	محمود جبال	27/7/2017	Estimate position
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	قناة البحر الميت: الأبعاد والتداعيات	محمد أبو سعده	24/7/2017	Report
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	الحركات الجهادية المصرية: حدود الدور	أحمد فريد مولانا	26/7/2017	Political research
مركز عمران للدراسات الاستراتيجية	عملية "سيف الفرات" الأفق والسيناريوهات المحتملة	ساشا العلو	17/7/2017	Research paper
مركز عمران للدراسات الاستراتيجية	الهبة والأحرار.. صراع "الرايات" لرسم مستقبل الشمال	ساشا العلو	17/7/2017	Estimate position

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
Center for American Progress (CAP)	Trends in Turkish Civil Society	Center for American Progress, the Istanbul Policy Center, and the Istituto Affari Internazionali	10/7/2017	Report
Rand Corporation	Strengthening Strategic Stability with Russia	Christopher S. Chivvis, Andrew Radin, Dara Massicot, Clinton Bruce Reach		Report
Rand Corporation	How Al-Qaida Could Resurge	Seth G. Jones	13/7/2017	Report
RUSI	Russia's New Ground Forces: Capabilities, Limitations and Implications for International Security	Igor Sutaygin with Justin Bronk7	28/6/2017	publication
Council on Foreign Relations	How Al Jazeera Amplifies Qatar's Clout	Zachary Laub	12/7/2017	Backgrounder
Belfer Center for Science and International Affairs	Saudi Arabia: Youth (and Geniture) Will Be Served	Charles G. Cogan	28/6/2017	Analysis
Center for Strategic and International Studies	After ISIS: Creating Strategic Stability in Iraq	Anthony H. Cordesman	11/7/2017	Report
Center for Strategic and International Studies	U.S. Military Spending: The Cost of Wars	Anthony Cordesman	10/7/2017	Report
Atlantic Council	Partner Operations in Syria: Lessons Learned and the Way Forward	AARON STEIN	10/7/2017	Report
مركز بروكنجز الدوحة	هل هي نهاية اللعبة في غزة	بيغري ميلتون ادواذ	7/7/2017	Paper
Begin Sadat Center for Strategic Studies	Erdogan's "Language Revolution" Epitomizes His Anti-Western and Cultural Islamism	burak bekdil	6/7/2017	Article
Carnegie Endowment for International Peace	The Summer of Our Discontent: Sects and Citizens in Lebanon and Iraq	MAHA YAHYA	30/6/2017	Paper
Carnegie Endowment for International Peace	Revitalizing Palestinian Nationalism: Options Versus Realities	Perry Cammack, Nathan Brown, Marwan Muasher		Report
Cato Institute	Step Back: Lessons for U.S. Foreign Policy from the Failed War on Terror	A. Trevor Thrall and Erik Goepner	26/6/2017	Paper

اسم المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ	نوع الدراسة
The Middle East Institute	Iran Vows to Respond to Trump Administration's Regime Change Remarks	Ahmad Majidiyar	13/7/2017	Report
The Middle East Institute	انقلاب القاعدة على تابعها السوري	تشارلز ليستر	29/7/2017	Article
The Washington Institute	The Caliphate Project in Iraq Post-Mosul	Aaron Y. Zelin	13/7/2017	Article
The Washington Institute	How al-Qaeda Survived Drones, Uprisings, and the Islamic State	Aaron Y. Zelin	Jun-17	Paper
Newsweek	THE NEXT MIDDLE EAST WAR? HEZBOLLAH MAY RISK EVERYTHING IN ALL-OUT FIGHT WITH ISRAEL	SULOME ANDERSON	3/7/2017	Article
Quilliam	Refuge: Pathways of Youth Fleeing Extremism	Haras Rafiq & Nikita Malik		Report
Stockholm International Peace Research Institute	World military spending was \$1.69 trillion in 2016	Kate Blanchfield, Nan Tian and Pieter D. Wezeman	-	Data gathering
STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE	Trends in multilateral peace operations—new SIPRI data	Timo Smit	29/5/2017	Data gathering & analysis
Combatting Terrorism Center	BEYOND THE CALIPHATE	CTC	2/6/2017	Report
American Enterprise Institute for Public Policy Research	RELEASE: The Future of Iran's Security Policy: Inside Tehran's Strategic Thinking	AEI Media	31/5/2017	Report
Atlantic Council	Meeting the Russian Hybrid Challenge: A Comprehensive Strategic Framework	FRANKLIN D. KRAMER AND LAUREN M. SPERANZA	2/6/2017	Report
Atlantic Council	The Free World	AMBASSADOR DANIEL FRIED	5/6/2017	Essay
Atlantic Council	Report of the Task Force on the Future of Iraq	AMBASSADOR RYAN CROCKER	31/5/2017	Report



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثرة.

هاتف 01/836610

فاكس 01/836611

خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي

Baabda 10172010

P.O.Box: 27/47

Beirut - Lebanon